

الصِّفَةُ فَائِدَتُهَا وَصُورُهَا

د. صبحي رشاد عبد الكريم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على خير خلق الله ، سيدنا محمد بن

عبد الله • وبعد :

فهذا بحث حول « الصفة فائدتها وصورها » والحديث عنها ذو فنون حيث تتبوأ مكانا عاليا في كلام العرب ، فلها دور بالنسبة لأركان الجملة الأساسية (المسند اليه والمسند) وللمتعلقات أيضا ودورها هذا تؤديه بأثواب شتى ، ومعارض عديدة فهي تأتي مفردة ، وجملة ، وتأتي نكرة ومعرفة ، وتأتي متقدمة على الموصوف ومتأخرة عنه •

وتذكر تارة ، وتحذف أخرى ، وتطابق الموصوف كثيرا وتخالفه نادرا ، والصفة في مجالها العديدة ، ومعارضها الجملة ، تحديد للموصوف دقيق ، وتفصيل له ، وبيان وتعريف به ، واعراب عنه اذ هو مختلف ومتنوع أيضا فاذا كان نكرة يحتاج الى صفة وكثيرا ما تحتاج المعرفة اليها أيضا •

ولأنها كذلك لا يستغنى تعبير عنها فهي زينة المدح والفخر ، وهي دعامة في الهجاء والذم ، فهي سائرة على لسان كل متحدث ، ضابطة لقوانين وتعريفات وحدود كل عالم •

فساعة الجد تجد فخامة الصفة ودقتها ، ووقت الهزل تجد دعابة الصفة وطرافتها (١) •

(١) قام عمود الشعر على شرف المعنى وصحته : وجزالة اللفظ واستقامته والإصابة في الوصف - والمقاربة في التشبيه •• (المرزوقى)

فالوصف ريشة الأديب يعرب به عن نفسه ويتحدث به عن خواطره
ويلون به صورته فكل شيء في حياتنا نصفه ونلونه .

ولأمر ما حجب الله عنا ذاته بحجاب النور ، وتجلي لنا بصفاته فدل
خلقه بصفاته عليه وعرفهم ، وأوضح الطريق لهم وبصرهم ، وفي ذلك
تأنيس للنفس باخراجها من الخفاء الى الجلاء ومن الغيب الى الشهادة ،
ومن الغموض الى الوضوح « فأسماؤه سبحانه هي الدالة عليه ، وتتنوع
كمالات الذات في الصفات لأنها أول ظاهر من مجالي الحق سبحانه وتعالى ،
فليس بعد الصفات في الظهور الا الذات » (٢) .

وانت واجد حديث الصفة كما يطالعك في كون الله ركتابه ، فهو
أيضا دوى الصوت في حديث العلماء وكتبهم وهذه صورة وان صنعت
على عجل وما هكذا في البحوث العلمية تورد الابل الا أنها بعون الله
ستكون فاتحة خير لمن يتابع على دربها وتكون قلادة الجيد لمن أراد التحلي
بها فهو بداية المجتهد وليس في هذا العلم اقتصاد .

بيد أن هناك أمرا هاما هو أن الصفة بالمعنى البلاغي عامة فالخبير
صفة في المعنى للمبتدأ ، والحال وصف لصاحبها يبين هيئته ، والتمييز
أيضا يرفع الابهام فهو يسمى « تمييز ومميز وتبيين ومبين وتفسير
ومفسر » (٣) .

ونحن في باب (القصر) نقصر الصفة على الموصوف والصفة في
هذا الباب هي الصفة المعنوية لأنه لا قصر بين الصفة النحوية

(٢) الأنسان الكامل للشيخ عبد الكريم الجيلبي / ٧ ط / ٤ مصطفى
الحلبي بتصريف .

(٣) شرح الأشموني ١٩٤/٢ .

وموصوفها (٤) والقصر يتأتى بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر أقول
حديثنا في هذا البحث يقتصر على الصفة الواقعة نعتا للموصوف أى
الصفة النحوية ، وهو يعالج مسائل هامة وطريفة .

المسألة الأولى :

الصفة والنعت :

أما الوصف فهو « ذكر الشيء بحليته ونعته ، والصفة : الحاة
التي عليها الشيء من حليته ونعته كالزئفة التي هي قدر الشيء ، والوصف
قد يكون حقا وباطلا ، قال : « ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا
حلال وهذا حرام » تنبيهها على كون ما يذكرونه كذبا ، وقوله عز وجل :
« سبحان ربك رب العزة عما يصفون » تنبيه على أن أكثر صفاته ليس
على حسب ما يعتقده كثير من الناس لم يتصور عنه تمثيل وتشبيه ،
وأنه يتعالى عما يقول الكفار ولهذا قال عز وجل « وله المثل الأعلى » ، ويقال
اتصف الشيء فى عين الناظر اذا احتمل الوصف ووصف البعير وصوفا
اذا أجاد السير ، والوصيف الخادم والوصيفة الخادمة ، ويقال وصف
الجارية » (٥)

والفرق بين صفة الشيء وهيئته « ان الصفة من قبيل الأسماء .
واستعمالها فى المسميات مجاز وليست هيئة الشيء كذلك ولو كانت
هيئة الشيء صفة له لكان الهمزة له واصفا له . . . والهيئة أمر لا بد منه
للشيء أما الحلية فهى هيئة زائدة على الهيئة التى لا بد منها كحلية

(٤) فليست بينهما نسبة تامة يكون فيها اثبات ونفى فلا

نستطيع أن نقول ما جاء محمد الا العاقل فى « جاء محمد العاقل »

(٥) المفردات للراغب / وصف / ٢٥٥ ط الحلبي .

السكين والسيف انما هي هيئة زائدة على هيئة السكين والسيف ،
وتقول حليته اذا هيئته هيئة لم تشمله بل تكون كالعلامة فيه ومن ثم
سمى الحلي الملبوس حليا . . أما الصورة فهي اسم يقع على جميع هيئات
الشيء لاعلى بعضها ويقع أيضا على ما ليس بهيئة الا ترى أنه يقال صورة
هذا الأمر كذا ولا يقال هيئته كذا . وانما الهيئة تستعمل في البنية « (٦) »
والنعت وصفك الشيء نعته بما فيه ، وتبالغ في وصفه ، والنعت
مانعت به ونعته ينعته نعتا : وصفه . . . والنعت من كل شيء جيد
وكل شيء كان بالغاً تقول : هذا نعت أى جيد . . قال ابن الأعرابي :
أنعت : اذا حسن وجهه حتى ينعت ، وفي صفة - صلى الله عليه وسلم -
يقول ناعته :

« لم أر قبله ولا بعده مثله »

وقال ابن الأثير : النعت وصف الشيء بما فيه من حسن ، ولا يقال
في القبيح الا أن يتكلف متكلف ، فيقول : نعت سوء والوصف يقال في
الحسن والقبيح . (اللسان / نعت)

والحق أن الصفة والنعت واحد وعلى ذلك نسير رغم أن البعض
يرى أن النعت يكون بالحلية نحو طويل وقصير ، والصفة لفظ يتبع
الموصوف في اعرابه تحلية وتخصيضا له يذكر معنى في الموصوف او
في شيء من سببه ، وذلك المعنى عرض للذات لازم له .

ولما كان الأصل في الأعلام أن يكون كل اسم بازاء مسمى فان تلك
المسميات تنفصل عن بعضها بالالقاب ، لذلك قال الزمخشري معرفا
النعت « هو الاسم الدال على بعض أحوال الذات ، لأنه لما ازدحمت

المسميات بكثرتها فحصل اشتراك عارض فأتى بالصفة لازالة تلك
الشركة ونفى اللبس .

الغرض من النعت أو فائدته :

للصفة أغراض كثيرة الا أن النحويين وقفوا عند أهم ما تصنعه
الصفة فى النكرة والمعرفة « فصفة المعرفة للتوضيح والبيان ، وصفة
النكرة للتخصيص » وهو اخراج الاسم من نوع الى نوع أخص منه ،
فهى ترفع الاشتراك اللفظى فى المعارف « فالذى تساق له الصفة هو
التفريق بين المشتركين فى الاسم ، وهى تقلل الاشتراك المعنوى فى
النكرات « فهى فى الأول جارية مجرى بيان المجرى ، وفى الثانى جارية
مجرى تقييد المطلق »

« ولما كان الغرض بالنعت ما ذكرناه من تخصيص النكرة ، وازالة
الاشتراك العارض فى المعرفة وجب أن يجعل للمنوعات حال يعرى منها
مشاركة فى الاسم ليتميز به وذلك يكون على وجوه اما بخلقه نحو طويل
وقصير وأبيض وأسود ونحوها من صفات الحلية واما بفعل اشتهر به
وصار لازما له ، وذلك على ضربين آلى وهو ما كان علاجاً نحو قائم وقاعد
وضارب وآكل ونحوها ، ونفسانى نحو أحرق وعاقل وسقيم وصحيح
وفقير وغنى وشريف وظريف ووضع ومكرم ومهان اذا اشتهر بوقوع
ذلك به ، واما بحرفة أو أمر مكتسب نحو بزار وعطار وكاتب ونحو
ذلك ، واما ينسب الى بلد أو أب نحو قرشى وبغدادى وعربى وعجمى
ونحو ذلك من الخاصة التى لا توجد فى مشاركة. » (٧)

هذا هو أصل وضع النعت توضيح المعارف وتخصيص النكرات
وهو المقصود منه أصالة اتمام متبوعة .

فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه أو وسم مابه اعتلق

قال الأشموني « المراد بالتميم : المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام
وقد لا يرد النعت لذلك وإنما يأتي لأمر أخرى نذكر بعضها منها أنه
يساق للتعظيم والثناء .

كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه فلا يقال فيها أنها للبيان
والإيضاح وإنما هي للتمجيد والتعظيم والثناء على الله تعالى ثم يستتبع
ذلك الرعدة والخشية من صفات الحلال ، وطلب الزلفى والأعانة والأمل
فى الرحمة من صفات الجمال وبضد ذلك تأنى الصفة أيضا .

للذم والأهانة والتحقير كما فى قولنا أعوذ بالله من الشيطان
الرجيم . وفى ابن يعيش « وقد يجيء النعت لمجرد الثناء والمدح ،
أو ضدهما من زم وتحقير ، وتعريف المخاطب من أمر الموصوف ما لم يكن
يعرفه وذلك نحو قولهم : جاءنى زيد العاقل الكريم الفاضل تريد بذلك
تنويه الموصوف والثناء عليه بما فيه من الخصال الحميدة .

ومن ذلك صفات البارى سبحانه نحو الحى العالم القادر لا تريد
بذلك فصلا من شريك الله (تعالى عن ذلك) وإنما المراد الثناء عليه
بما فيه سبحانه على جهة الاخبار عن نفسه بما فيه لمعرفة ذلك والندب اليه
ونحن نعلم أن كل صفة تحتها معنى حتى وان تقاربت الألفاظ
فنحن لا نشك فى أصل الافتراق ولذلك قال تعالى الكبرياء ردائى
والعظمة ازارى ، فرق بينهما فرقا يدل على التفاوت ، وان كان كل واحد
من الرداء والازار زيفة للإنسان ولكن الرداء أشرف من الازار .

وكذلك جعل مفتاح الصلاة الله أكبر ، ولم يَقم عند زوى الأفهام
الناقدة الله أعظم مقامه ، وكذلك العرب فى استعمالها تفرق بين اللفظين
اذ يستعمل الكبير حيث لا يستعمل العظيم ولو كانا مترادفين لتواردوا
فى كل مقام ، تقول العرب : فلان أكبر سنا من فلان ، ولاتقول أعظم
سنا وكذلك الجليل غير الكبير والعظيم ، فان الجلال يشير الى صفات
الشرف ولذلك لا يقال فلان أجل سنا من فلان ويقال أكبر سنا ، ويقال :
الفرس أعظم من الانسان ولا يقال أجل من الانسان ، وعلى الجملة يبعد
الترادف المحض فى الأسماء الداخلة فى التسعة والتسعين لأن الأسماء
لاتراد لحروفها ومخارج أصواتها ، بل لمفهوماتها ومعانيها فهذا أصل
لابد من اعتقاده « المقصد الأسنى للغزالي / ٢٧ ، ٢٨

ولكل وصف أثر وثمره وحظنا من أوصاف الله تعالى كثير اذ
لاتأتى سعادة العبد وكماله الا بالتخلق باخلاق الله تعالى والتحلّى بمعاني
صفاته بقدر ما يتصور فى حقه ، فحظنا منها معرفتها على سبيل المكاشفة
والمشاهدة حتى يزداد المرء يقينا ، ثم استعظام ما ينكشف من صفات
الجلال على وجه ينبعث من الاستعظام يشوق الى الاتصاف بما يمكن من
تلك الصفات للتقرب من الحق قربا بالصفة فنأخذ من الاتصاف بها
شبهها من الملائكة المقربين ، ثم السعى فى اكتساب الممكن من تلك
الصفات والتخلق بها والتحلّى بمحاسنها وبه يصير العبد ربانيا أى قريبا
من الرب تعالى ، ولين يتصور أن يمتلئ القلب باستعظام صفه واستشراقها
الا ويتبعه شوق الى تلك الصفة وعشق لذلك الجلال والجمال وحرص
على التحلّى بذلك الوصف ان كان ذلك ممكنا « وقد وضع الغزالي حظ
المسلم من كل صفة أو اسم من أسماء الله . اذ يقول مع كل صفة وحظ

العبد من اسم كذا بعد أن يعرفه ويشرحه اقرأ قوله في اسم الله المؤمن :

« هو الذى يعزى اليه الأمن والأمان بافادته أسبابه وسبله طرق المخاوف ولايتصور أمن الا فى محل الخوف ، ولاخوف الا عندما مكان العدم والنقص والهلاك ، والمؤمن المطلق هو الذى لايتصور أمن وأمان الا ويكون مستفادا من جهته وهو الله تعالى ، ثم يقول بعد هذا : حظ العبد من هذا الوصف أن يأمن الخلق كلهم بجانبه ، بل يرجو كل خائف الاعتضاد به فى رفع الهلاك عن نفسه فى دينه ودنياه ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من كان يزمن بالله واليوم الآخر فليأمن حاره بوائقه) وأحق العباد باسم المؤمن من كان سببا لأمن الخلق من عذاب الله » (٨)

والكلام فى صفات الله تعالى يحتاج الى افراد حديث عنها أرجو أن يكتب الله التوفيق له فله الأسماء الحسنى قال البيضاوى « لأنها داله على محاسن المعانى » وقال فى قوته « يسبح له مافى السموات والأرض وهو العزيز الحكيم » قال الجامع للكمالات بأسرها فانها راجعة الى الكمال فى القدرة والعلم .

وفى تفسير قوله تعالى « أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى » يقول وكان أصل الكلام أياما تدعو فهو حسن فوضع موضعه فله الأسماء الحسنى للمبالغة والدلالة على ما هو الدليل عليه وكونه حسنى لدلالاتها على صفات الجلال والأكرام .. وقد ذكر الغزالي - رحمه الله - أنه إنما حملة على ذكر هذه التنبيهات ردف هذه الأسماء والصفات قول

رسول الله صلى الله عليه وسلم « تخلقوا بأخلاق الله تعالى » وقوله صلى الله عليه وسلم : « ان الله تعالى وكذا خلقا من تخلق بواحد منها دخل الجنة »

وفى تفسير قوله تعالى « حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول لا اله الا هو اليه المصير » يقول : لعل تخصيص الوصفين الأولين (العزيز العليم) لما فى القرآن من الأعجاز والحكم الدال على القدرة الكاملة والحكمة الغالية - وجاءت الصفات الأخرى - ، لتحقيق مافيه من الترغيب والترهيب والحث على ما هو المقصود منه ، وتوسيط الواو بين الأولين (غافر الذنب وقابل التوب) لفائدة الجمع بين محو الذنوب وقبول التوبة ، أو تغاير الوصفين اذ ربما يتوهم الاتحاد ، أو تغاير موقع الفعلين لأن الغفر هو الستر فيكون الذنب باق وذلك لمن لم يتب فان التائب من الذنب كمن لا ذنب له ٠٠ وفى توحيد صفة العذاب مغمورة بصفات الرحمة دليل رجحانها « (٩)

وفى القرآن الكريم ظاهرة كلية نبه اليها الزركشى فى البرهان ، هى أن كل ما فى القرآن من الذى والذين يجوز فيه الوصل بما قبله نعتا والقطع على أنه خبر الا فى سبعة مواضع فانه بتعين الابتداء بها :

ثلاثة فى البقرة :

« الذين آتيناهم الكتاب يتلونه » ، « والذين آتيناهم الكتاب

يعرفونه » ، « الذين يأكلون الربا »

وواحد في براءة « الذين آمنوا وهاجروا » وواحد في الفرقان
« الذين يحشرون » وواحد في غافر « الذين يحملون العرش »

فيوقف قبل هذه الآيات حيث تم الكلام الأول ، وفيما عداها قال
في الكشف يجوز أن يقف القارئ على الموصوف ، ويبتدىء (الذي)
ان حمله على القطع بخلاف ما اذا جعلته صفة .

وقال الرماني « الصفة ان كانت للاختصاص امتنع الوقف على
موصوفها دونها ، وان كانت للمدح جاز لأن عاملها في المدح غير عامل
الموصوف » وقد تفيد الصفة :

التعليل للفعل والمبالغة كما في قوله صلى الله عليه وسلم : « من
اقتطع حق امرى مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة ،
فقال الرجل وان كان شيئا يسيرا قال وان كان قضيبا من أراك قال
الشوكاني : فقوله وان كان قضيبا من أراك مبالغة في القله فان
استحقاق النار يكون بمجرد اليمين في اقتطاع الحق وان كان شيئا
يسيرا وفي قوله صلى الله عليه وسلم « لا يحلف عند هذا المنبر عبد ولا
أمة على يمين ولو على سواك رطب الا أوجب الله له النار » قال « انما
خص الرطب لأنه كثير الوجود ولايباع بالثمن وهو لا يكون كذلك الا في
مواطن منابته بخلاف اليابس فانه قد يحمل من بلد الى بلد فيباع »

فالصفة هنا دلت على خصيصة في الشيء لم تكن بدونها

وفي الحديث الشريف « من حلف على يمين ليقتنع بها مال امرى
مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان » قال : « التقييد بالمسلم
ليس لاجرا غير المسلم بل كان تخصيص المسلمين بالذكر لكون

الخطاب معهم ، ويحتمل أن تكون العقوبة العظيمة مختصة بالمسلمين وان كان أصل العقوبة لازماً في حق الكفار .

فذكر الصفة قد يكون جرياً على العادة لأن ذلك هو الشائع والغالب كما في قوله تعالى « وربائكم اللاتي في حجوركم » لأن في الكثير والغالب أن تكون الربيبة كذلك ، وفي الحديث « لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث » قال : فيه دليل على أن الكافر يحل دمه بغير الثلاث المذكورة لأن التوصيف بالمسلم يشعر بأن الكافر يخالفه في ذلك ولا يصح أن تكون المخالفة الى عدم حل دمه مطلقاً . (١٠)

وتقيد اصفة المبالغة في المدح والنم ، كما نقول : مرت برجل أي رجل وأيما رجل ، وبرجلين أي رجلين وأيما رجلين . . . أرادوا بذلك المبالغة فأى هنا ليس بمشتق من معنى يعرف وانما يضاف الى الاسم للمبالغة في مدحه مما يوحيه ذلك الاسم فكأنه قلت كامل في الرجولية ، فالمراد هنا المبالغة فيما تضمنه لفظ الموصوف (١١)

كما أن الوصف يفيد :

- الترحم : نحو اللهم انا عبدك المسكين المنكسر قلبه .
- والتوكيد : نحو ، أمس الدابر المنقضى أمله لا يعود .
- والابهام : نحو ، تصدقت بصدقه قليلة أو كثيرة نافع ثوابها أو شائع احتسابها .

(١٠) نيل الأوطار ٣٠٣/٨ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨

(١١) ٤٨/٣ شرح المفصل لابن يعين

والتفصيل : نحو ، مررت برجلين عربي وعجمي كريم أبواهما
لثيم حدهما « (١٢)

ثم نقل عن ابن الخباز أن النعت يجيء لأعلام المخاطب بأن المتكلم
عالم بحال المنعوت كقولك : جاء قاضي بلدك الكريم الفقيه إذا كان
المخاطب يعلم اتصاف القاضي بذلك ولم تقصد مجرد المدح ، بل قصدت
اعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف .

وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لأفادة رفعة معنى المسند اليه
نحو « يحكم بها النبيون الذين أسلموا » أجرى هذا الوصف على النبيين
لأفادة عظم قدر الاسلام (١٣) قال الزمخشري : (الذين أسلموا) صفة
أجريت على النبيين على سبيل المدح كالصفات الجارية على القديم
سبحانه لا للتفصلة والتوضيح ، وأريد بأجرائها التعريض باليهود .
وأنهم بعداء من ملة الاسلام التي هي دين الأنبياء كلهم في القديم
والحديث وأن اليهودية بمعزل منها ، وقوله (الذين أسلموا للذين
هادوا) يفاد على ذلك (١٤)

وموقف الصفة مع أركان الجملة الأساسية كما ذكره الخطيب
لا يخرج عما سبق ، إذ قد بين الخطيب أن وصف المسند اليه يكون
« تفسيراً له كاشفاً عن معناه كقولك : الجسم الطويل العريض العميق
محتاج الى فراغ يشغله » وتفسير الشيء كما قال ابن جني « لاحق به
ومتتم له ، وجار مجرى بعض أجزائه ، كالصلة من الموصول ، والصفة
من الموصوف ، فمتى كانت الجملة تفسيراً لم يحسن الوقف على

(١٢) الأشموني ٥٩/٣ مع حاشيته .

(١٣) حاشية الصبان ٤٩/٣

(١٤) الكشاف ٢٨/٢ نشر دار المصحف ، وشروح التنخيص ١٦٤/١

ماقبلها » لأنه محتاج الى البيان • وفي تفسير قوله تعالى « ان الانسان خلق هلوعا » قال أبو السعود وقد فسر الهلع أحسن تفسير قوله تعالى اذا مسه الشر « أى الفقر والمرض ونحوهما (جزوعا) أى مبالغاً فى الجزع مكثرأ منه ، واذا (مسه الخير) أى السعة والصحة (منوعا) مبالغاً فى المنع والأمساك ، والأوصاف الثلاثة : أحوال مقسرة أو محققة، لأنها طبائع جيل الأنسان عليها (١٥)

وفى قوله تعالى (الله لا اله الا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم) قال البيهقى فى شرح الأسماء قرأت فى تفسير الجنيد أن قوله « لا تأخذه سنة ولا نوم » تفسير (للقيوم) والعرب تفعل التفسير فى مواضع التعظيم « (١٦)

والألفاظ التى تفسر هى الألفاظ المجملة عند الأصوليين ، ومنه اللفظ الغريب الذى فسره النص نفسه بمعنى خاص كما فى آية المعارج . ومنه الألفاظ التى نقلت من معانيها اللغوية الى معان اصطلاحية شرعية خاصة كالفاظ (الصلاة) والزكاة والصيام والحج والربا وغير هذا من كل لفظ أراد به الشارع معنى شرعياً خاصاً لامعناه اللغوى ، فاذا ورد لفظ منها فى نص شرعى كان مجملاً حتى يعسره الشارع نفسه فاذا صدر من الشارع بيان للمجمل وكان بياناً وافياً قاطعاً صار به المجمل من انفسر •

كما نظر الأصوليون الى الصفة عندما تكون قييداً فى نص شرعى فان حكم النص فى المحل الذى تحقق فيه الوصف هو منطوق النص

(١٥) ارشود العقل السليم ٣٢/٧

(١٦) البرهان للزركشى ٣٦/٣

وأما حكم المحل الذي انتفى عنه القيد (الوصف) فهو مفهومه المخالف .
فقوله تعالى « قل لا أجد فيما أوحى الى «محرمًا على طاعم بطعمه الا أن
يكون ميتة أو دما مسفوحا »

منطوقه تحريم الدم المسفوح ، وأما تحليل الدم غير المسفوح فهو
مفهوم مخالف لمنطوقه .

وقد اتفق الأصوليون على الاحتجاج بمفهوم المخالفة في غير
النصوص الشرعية في مفهوم القيد (بالوصف أو العدد أو الغاية)

فالقيد هذا يكون حجة على ثبوت الحكم الوارد حيث وجد ما قيد
النص ، وعلى نفيه حيث ينتفى ، لأن عرف الناس واصطلاحهم في الفهم
والتعبير على هذا ، ولو لم يفهم النفي والاثبات كان التقييد في عرفهم
عبثًا الا اذا دلت قرينة على أن القيد ليس للتخصيص ، وذلك يكون بعد
البحث وامعان النظر والتحقيق ، فاذا ورد القيد لحكمة أخرى ودلت على
ذلك قرينة بأن ليس المراد به التخصيص ولا للاحتراز ، بل ورد جريًا
على الغالب مثل « وربائبكم اللاتي في حجوركم » ، أو مجرد تفخيم الأمر
مثل قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - (لا يحل لامرأة تؤمن بالله
واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث الا على زوج) أو لآي حكمة أخرى يدل
عليها النص بسياقه ، أو حكمة التشريع فلا يكون النص حجة على
مفهوم المخالفة فيه . (١٧)

أما النصوص الشرعية فهناك اختلاف في الاحتجاج بمفهوم المخالفة
ذلك ، والجمهور على أن النص الشرعي المال على حكمه في واقعة اذا قيد

(١٧) هذا ملخص مقاله آ . د . عبد الوهاب خلاف في علم أصول

بوصف ، أو فرط بشرط ، أو حد بغاية ، أو بمدد يكون حجة على ثبوت حكمه في الواقعة التي وردت فيه بالوصف أو الشرط أو الغاية أو العدة الذي ذكر فيه ، ويسمى حكمه الأول منطوقه ، ويسمى حكمه الثاني مفهومه المخالف ، فالتحريم للدم المسفوح والتحليل للدم غير المسفوح كل منهما مدلول قوله تعالى « أو دما مسفوحا »

وقد بنى الأصوليون نظرتهم تلك على أمور هي :

١ - أن المتبادر الى الفهم من أساليب العرب وعرفهم في استعمال عباراتهم أن تقييد الحكم بوصف أو شرط أو تحديده بغاية أو عدد يدل على اثبات الحكم حيث يوجد القيد ، وعلى نفيه حيث ينتفى فمن قال : (مطال الغنى ظلم) يفهم منه أن الفقير ليس كذلك .

٢ - لا بد أن تكون القيود التي تورد في النص لحكمة لأن الشارع لا يقيد بذلك عبثا ، وأظهر ما يتبادر الى الفهم أن تكون هذه الحكمة تخصيص الحكم بما وجد فيه القيد ، ونفيه عن لم يوجد فيه القيد ولا فرق في هذا بين النص الشرعي وغيره من عبارات الناس الا اذا دلت قرينة على أن الوصف أو الشرط أو غيرها ليس للقيد بل لغرض آخر : مثل التفخيم أو المدح أو الذم أو الجرى على الغالب فلا يحتج بمفهوم المخالفة له « (١٨)

إفادة الصفة التأكيد :

قاله الخطيب والنحويون أيضا كما ذكرنا ذلك في قولنا أمس الدابر لا يعود ، أو كان يرما عظيما (١٩) فان لفظ أمس يدل على الدبور

(١٨) المرجع السابق ١٥٧/١٥٨ يتصرف

(١٩) أمس مبتدأ والدابر نعت مؤكدة له مرفوع نظرا للمحل

وجملة (كان) خبره .

والمضى ووصفه بالدبور اقتضاه المقام كأن يشار به الى تذكير تمنى بقاءه
والتأسف على مضيئه ان كان مافيه محبوبا وأنه ليته ما دبر ، أو تذكير
نعمة الشكر على مضيئه وتذكيره مدح الصبر والتحريض عليه لغناء
العوارض ان كان مافيه غير محبوب ، ذاك أن أمس لا يكون الا دابرا .
كما أن قولنا الميت العابر ، لا يكون فيه الميت الا عابرا ولقد بين
(السعد) أن الوصف هنا مؤكده للمسند اليه و « ليس المراد بذلك
التوكيد الاصطلاحي (لا اللفظي ولا المعنوي) بل أراد به المقرر وذلك
فيما اذا كان المسند اليه متضمنا لمعنى ذلك الوصف فيكون ذلك الوصف
مؤكدا ومقررا لذلك المسند اليه » والتأكيد يقصد هنا زائدا على الوصفيه
بخلافه في التأكيد بالنفس ونحوه .

ومثل لذلك أيضا بقوله تعالى « فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة »
لأن الواحدة مفهومة من (نفخة) فهي اسم مرة محولة من النفخ لأن
نفخة ليست من المصادر التي وضعت مقرونة بالتاء كرحمة .

ومع أن التوكيد مستفاد من المفعول المطلق ، الا أنه ليس مقصودا
فاذا جاء بعد ذلك ذكر نوع أو عدد نص على التوكيد به وخصص مافى
المفعول المطلق من ابهام وبينه ووضح ابهامه (٢٠)

ولذلك تقام صفة المفعول المطلق مقامه وتنوب منابه نحو « سرت
أحسن السير ، وسرت أى سير أى سرت السير احسن السير وسرت

(٢٠) ويفيد التأكيد رفع توهم تعدد النفخ لأن هذه الصيغة قد
تدل على الكثرة بدليل ، وان تعدوا نعمة الله لاتحصوها ، ولون آخر
من الصفات المؤكدة هو ماكان على شاكلة قوله تعالى « ولكن تعمى القلوب
التي فى الصدور » لأن القلب قد يطلق مجازا على العين كما أطلقت العين
مجازا على القلب فى قوله « ان الذين كانت أعينهم فى غطاء عن ذكرى »

سيرا أى سير ، ومن نيابة الصفة كما قال الدماميني ، ضربت ضرب
الأمير وسرت سير ذى رشد على مامر بيانه وسرت طويلا بناء على أن
التقدير سرت سيرا طويلا ٠٠٠ ومثله وأزلفت الجنة للمتقين غير
بعيد « أى ازلافا غير بعيد أو زما غير بعيد » (٢١)

ومما تفيد الصفة بيان المسند اليه وغيره :

ففى تفسير قوله تعالى : « لاتتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد »
قال الزمخشري : « الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين
على الجنسية والعدد المخصوص فاذا أريدت الدلالة على ان المعنى به متهما
والذى يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكد ، فدل به على القصد
اليه ، والعناية به ، الا ترى أنك لو قلت : انما هو اله ولم تؤكد بواحد
لم يحسن ، وخيل اليك أنك تثبت الألية لا الوجدانية » .
وفى قوله تعالى :

« وما من دابة فى الأرض ، ولا طائر يطير بجناحيه الا أمم أمثالكم »
قال السكاكى : شفع دابة ب (فى الأرض) وطائر ب (يطير
بجناحيه) لبيان أن القصد بهما الى الجنسين - ومراده أن لفظ دابة ،
وطائر حامل لمعنى الجنس والوحدة فليبان أن القصد منهما الى الجنس
من حيث هو دون الوحدة والكثرة وصف بصفة لازمة للجنس من حيث
هو ، أى : بلا شرط شىء منهما ، والاستغراق المستفاد من كلمة (من)
بالنظر الى الجنسين - وعلى هذا فقريب منه ما ذكر الزمخشري ان معنى
ذلك زيادة التعميم والأحاطة .

« والكلام مسوق لبيان كمال قدرته - عزا وجل - وحسن تدبيره
وحكمته ، وشمول علمه سبحانه وتعالى فهو كالدليل على أنه تعالى قادر
على انزال الآيات وانما لا ينزل محافظة على الحكم الباهرة وقيل انه دليل
على أنه سبحانه وتعالى قادر على البعث والحشر » واختار بعض المتأخرين
أن وجه الوصف تصوير تلك الهيئة الغريبة الدالة على كمال القوة
والقدرة في الطائر (٢٢)

ولما أورد : أنه لو قيل (في السماء) لكان أخصر وأظهر مع ما فيه
من رعاية المناسبة بين القرينتين بذكر جهة العلو في احدهما وجهة
السفل في الأخرى ، أجاب الشهاب : بأنه لو قيل : في السماء يطير
بجناحيه لم يشمل أكثر الطيور لعدم استقرارها في السماء (٢٣) .

وأقول : انه كثيرا ما يكتفى بما ذكر .. عما حذف فلما ذكر
الأرض أفاد أن ما ذكر من (طائر يطير بجناحيه) في جو السماء إذ
الطيران لا يكون الا في جوها أما قوله (يطير بجناحيه) ففيه بيان عظمة
الامساك كما أن (في الأرض) مفيد لعظمة الاحاطة والعلم لكل ما يدب
عليها بل في جوفها فبضدها تتميز الأشياء ، وفيه تأكيد على أن المراد
بالطائر حقيقته وبجناحيه تأكيد حقيقة الطيران لأنه يطلق مجازا على
شدة السرعة .

ولعل النص على الأرض ، لأن الحكمة فيها أغوص ، وبهم الصق
فنبهوا على ما يقع تحت أرجلهم وهم عنه غافلون ، فكأين من آية في
السموات والأرض يمرون عليها وهم عنها معرضون .

ومن فوائد الوصف :

أن الصفة قد تذكر للتنبيه على علة الفعل المذكور قبلها ففي قوله تعالى :

« لنسفن بالناصية ناصية كاذبة خاطئة » قيل : لم حسن الجمع بين الناصية ، وناصية كاذبة خاطئة ، وهما اقتصر على احدهما دون الأخرى ؛ فالجواب : أن الأولى ذكرت للتنصيص على ناصية المذكور الناهي ، وذكرت الثانية تنبيها بالصفة على علة السفع ليشمل بذلك ظاهرا كل ناصية هذه صفتها (٢٤) والخطأ صفة الكل وصف به الناصية .

وتذكر الصفة للتنبيه على أمر يتعلق بالموصوف :

وفي قوله تعالى « كأنهم خشب مسندة »

ذكر كلمة (مسندة) لأمرين :

أحدهما - للتنبيه على أنهم كالخشب القائمة ، فنبه على أن المراد أنها قائمه بقوله (مسندة) لأن الأخشاب لا تسند الا وهي قائمة لاستغنائها بالاستناد في غير قيامها وقد تقدم أن المراد عدم فقههم مع عظم أجسامهم فناسب ذلك تشبيههم بالأخشاب القائمة وهي المسندة .
والثانية - التنبيه على أنه لافائدة فيهم كالخشب عند عدم استعماله ، فان الخشب القائم ليسقف عليه ، أو غير القائم ليسقف فيه فائدة ، وأما المسندة فلا فائدة فيها حال كونها مسندة (٢٥)

(٢٣) بتصرف من روج المعاني للألوسي ١٤٢/٧

(٢٤) أمالي ابن الحاجب ١٥٠/١ ، هذا مع ملاحظة أن الخطأ

وصف للكل وصف به الجزء وهو الناصية

(٢٥) المرجع السابق ١٣٨/١

الصفة بين الاشتقاق والجمود :

قال ابن مالك :

وانعت بمشتق كصعب وزرب وشبهه كذا وذى والمنتسب
« والمراد بالمشتق ما دل على الحدث وصاحبه - والحدث يقوم
بغيره - وذلك كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل
وشبه المشتق هو المؤول به والمراد به ما أقيم مقام المشتق فى المعنى من
الجوامد ، كذا وفروعه من أسماء الاشارة غير المكانية ، وذى بمعنى
صاحب ، والموصولة وفروعهما ، والمنتسب . تقول : مررت بزيد هذا ،
وذى المال وذو قام والقريشى فمعناها : الحاضر ، وصاحب المال والقائم
والنسوب الى قريش » (٢٦)

وذلك ينبئك أن المعانى هى التى يوصف بها وتسند الى غيرها
فالمعنى ما قام بغيره بخلاف النوات فانما يقوم غيرها بها ، والمراد اثبات
المعنى للشيء كما قال الامام عبد القاهر ، وذلك متصور فى الفعل أو
ما فى معناه .

وإذا كان الأمر كذلك فانهم يشترطون مطابقة الصفة للموصوف
فى الأعراب ، وفى التعريف أو التنكير ، وأما مطابقتها للسنعوت فى
التوحيد وغيره وهى : التثنية والجمع والتذكير وغيره وهو التأنيث فحكمه
فيها حكم الفعل . فان رفع النعت ضميراً مستتراً طابق المنعوت مطلقاً ،

(٢٦) شرح الأشموني على الألفية ٦٣/٣ فلا تكون الصفة إلا
مأخوذة من الفعل أو راجعاً الى معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وقد وصفوا بأسماء غير مشتقة ترجع الى معنى المشتق
قالوا رجل تميمى وبصرى ، وهو مؤول بمنسوب ومعزو ابن يعيش ٤٨/٣

نحو : زيد رجل حسن وعند امرأة حسنة ، والزيدان رجلان حسنان ،
والزيدون رجال حسنون ، فيطابق في التذكير والتأنيث • والافراد
والتثنية والجمع •

وان رفع النعت اسما ظاهرا كان بالنسبة للتذكير والتأنيث على
حسب ذلك الظاهر، وأما في التثنية والجمع فيكون مفردا • فيجري مجرى
الفعل اذا رفع ظاهرا ، تقول : مررت برجل حسنة أمه ، كما تقول :
حسنت أمه ، وبامراتين حسن أبواهما ، كما تقول : حسن أبواهما ،
وهكذا •

قال ابن مالك :

وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا كما مرر يقوم كرما
والمطابقة هذه تعطى الوصف قوة ووثاقة ، لذا قال ابن جنى
« ألا ترى أن من شرط الصفة أن تطابق موصوفها في تذكيره وتأنيثه ،
فوصف المذكر بالمؤنث ووصف المؤنث بالمذكر ليس متمكنا في الوصف
تمكن وصف المؤنث بالمؤنث والمذكر بالمذكر ، فقولك اذا : هذا رجل
عليم أمكن في الوصف من قولك هذا رجل علامة ، كما أن قولك مررت
بأمرأة كافرة أمكن في الوصف من قولك مررت بأمرأة كفور » (٢٧)

كما أننا نلاحظ سهولة النطق وانتظامه فلا نتوء في التعبير ولاكد
ولاثقل وعسر على اللسان كما أن ذلك لون من ألوان التماسك والتناغم
في التعبير ولعل ذلك أحسن تكييف بلاغى لشرط المطابقة هذا ، وإنما
وجب للنعت أن يكون تابعا للمنعوت من قبل ان النعت والمنعوت كالشيء

الواحد فصار ما يلحق بالاسم يلحق النعت . . فالنعت يخرج المنعوت من نوع الى نوع اخص منه فالنعت والمنعوت بمنزلة انسان والمنعوت وحده بمنزلة حيوان ، ألا ترى أنك اذا قلت مررت برجل فهو من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ، واذا قلت مررت برجل ظريف فهو من الرجال انظر فاء الذين كل واحد منهم رجل ظريف .

النعت بالأعلام :

قال ابن جنى : باب فى الاستخلاص من الأعلام معانى الأوصاف :
من ذلك ما أنشدناه أبو على رحمه الله من قول الشاعر :
أنا أبو المنهال بعض الأحيان ليس على حسبي بضؤلان
أنشدنيه رحمه الله ، ونحن فى دار الملك ، وسألنى عما يتعلق به الظرف الذى هو بعض الأحيان فخضنا فيه الى أن يرد فى البلد من جهته أنه يحتمل أمرين :

أحدهما - أن يكون قد عرف من أبى المنهال هذا الغناء والنجدة فاذا ذكر فكأنه قد ذكرا فيصير معناه الى أنه كأنه قال : أ ، المغنى فى بعض الأحيان ، أو أنا النجد فى بعض تلك الأوقات .

(٢٨) الأسماء التى هى أعلام نحو زيد وعمرو لاينعت بها لأنها ليست بتحلية ولانسب ولايكون النعت الا بواحد منهما أو بما كان فى معناه قاله المبرد فى المقتضب ٢٨٤/٤ « واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم الكتاب ٢٢٣/١

(٢٩) الأسماء التى هى أعلام كزيد وعمرو لاينعت بها لأنها ليست بتحلية ولا نسب ولايكون النعت الا بواحد منهما أو بما كان فى معناه « فهو ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم » المقتضب ٤/٤٨٤ الكتاب ٢٢٣/١

ومنه قولهم فى الخبر انما سميت هانثا لتهنأ وعليه جاء (نابغة)
لأنه ينبغ فسمى بذلك فهذا - لعمري - صفة غلبت فبقى عليها بعد
التسمية بها بعض ما كانت تفيد من معنى الفعل من قبل ، (انتزعت
من العلم معنى الوصفية)

ومنه قول الطائي الكبير :

فلا تحسبا هندا لها العذر وحدها سجية نفس كل غانية هندا

فقوله : كل غانية هندا متناه فى معناه ، وأخذ لأقصى مداه ألا ترى أنه

كانه قال : كل غانية غادرة أو خائنة أو نحو ذلك .

ومنه قول الآخر :

ان الذئاب قد اخضرت برائتها والناس كلهم بكر اذا شبعوا

أى اذا شبعوا تعادوا وتغادروا ، لأن بكرا هكذا فعلها . ونحو من

هذا ، وان لم يكن الاسم المقول عليه علما قول الآخر :

ما أمك اجتاحت المنايا كل فؤاد عليك أم

• كأنه قال كل فؤاد عليك حزين

ومثله فى النكرات أيضا قولهم : مررت برجل عوف تكته ، أى

خشنة وخز قميصه ، أى ناعم . ومررت بقاع عرفج كله أى جاف

وخشن : وان جعلت كله توكيدا لما فى عرفج من الضمير فالحال واحدة ،

لأنه لم يتضمن الضمير الا لما فيه من معنى الصفة :

ومن العلم أيضا قولهم :

أنا أبو بردة اذ جد الوهل

• أى أنا المعنى والمجدى عند اشتداد الأمر .

وقريب منه قوله :

أنا أبوها حين تستبغى أبا

أى أنا صاحبها وكافلها وقت حاجتها الى ذلك .

ومثله وأحسن صنعة منه قوله :

لا ذعرت السوام فى فلك الصبح مغيرا ولا دعيت يزيدا

أى لا دعيت الفاضل المعنى ، هذا يزيد ، وليس يتمدح بأن اسمه
يزيد ، لأن يزيد ليس موضوعا للنقل عن الفعلية الا للعلمية فانما تمدح
هنا بما عرف من فضله وغنائه وهو كثير (٢٠)

والبلاغيون عند استعارتهم الأعلام ، يشترطون أن تتضمن الأعلام
« نوع وصفية لسبب خارج كتضمن حاتم الجواد ، ومدد البخيل
وما جرى مجراهما » (٣١) فاذا قلت : عند رؤيتك جوادا مثلا : رأيت
اليوم حاتما فكأنك بذلك جعلت حاتما موضوعا للجواد وجعلت ما رأيت
فردا منه ، وعلى هذا فالاستعارة أصلية لأنها لم تجر في مشتق بالفعل ،
وقيل : انها تبعية فكأن الذى معنا لما تضمن الصفة ، فالمعانى التى
اختير لها من الألفاظ ما يكون علما عليها واسعة الانتشار سعة الأحوال ،
وعادات الناس ، واختلاف البيئات لقد شبهوا الجواد الكثير العطاء
بالبحر والحيا ، والشجاع بالأسد ، والجميل الباهر الحسن الرواء
بالشمس ، والمهيب الماضى فى الأمور بالسيف ، والعالى الهمة بالنجم ،
والحلیم الركين بالجبل ، والحىى بالبكر ، والغزير الصعب المرام
بالمثوقل فى الجبال ، والسامى فى العلو ، وتشبيهه الغائب بالحلم

(٢٠) المرجع السابق ٢٧١/٣ ، ٢٧٣

(٣١) بغية الأيضاح ١١٩/٣

وبأمس البناهب وتشبيهه أضداد هذه المعاني بأشكالها على هذا القياس
كاللثيم والكلب ، والجبان بالصفرد والطائش بالفرش ، والدليل
بالنقد ، وبالوتد والقاسى بالحديد والصخر .

وقد فاز أقوام بخلال شهرروا بها من الخير والشر وصاروا أعلاما
فيها فربما شبه بهم فيكونون فى المعانى التى احتواو عدها وذكروا .
بشهرتها نجوما يقتدى بهم وأعلاما يشار اليهم كالسموأل فى الوفاء
وحاتم فى السخاء والأحنف فى الحكم وسحبان فى البلاغة ولقمان فى
الحكمة فهم فى التشبيه يجرون مجرى ماقدمنا ذكره من البحر والحياء
والشمس والقمر والسيف ، ويكون التشبيه بهم مدحا كالتشبيه بها
وكذلك أضدادها .

وقوم ينمون فيما شهر به يشبه بهم فى حال الذم كما يشبه
بهؤلاء فى حال المدح ، كباقل فى العى ، وهبنقة فى الحمق ، والكسعى
فى الندامة ، والمتروف شرطاً فى الجين ، فالشاعر الحاذق يمزج بين هذه
المعانى فى التشبيهات لتكثر شواهدها ، ويتأكد حسننها ويتوقى
الاقتصار على ذكر المعانى التى يغير عليها دون الأبداع فيها والتلطف
لها لئلا يكون كالشئ المعاد المملول « (٣٢)

الوصف بالجامد :

مع ارادة حقيقة الجامد لا يصح أن يوصف به ، لأن الوصف حلية
وذلك لأحلية فيه يوصف بها ، فاذا أريد المعنى من ذلك الاسم الجامد
جاز الوصف به على قلة .

قال أبو حيان « والوصف بالأسماء لا يطرد وان كان قد جاء منه
شيء نحو قولهم : مرت بقاع عرفج كله

وفى المقتضب ٢٥٨/٣ - ٢٦٠

باب ما يقع فى التعبير من أسماء الجواهر التى لا تكون نعوتا ،
تقول : مرت ، ببرقفيز بدرهم - لأنك لو قلت : ببرقفيز . كنت ناعتا
بالجواهر وهذا لا يكون ، لأن النعوت تحلية ، الجواهر هى المنعوتات .
وتقول العجب من بر مررنا به قفيزا بدرهم ، فان قلت كيف
أجعله حالا للمعرفة ولا أجعله صفة للكرة ؟ فان سيبويه اعتل فى ذلك
بأن النعت تحلية وأن الحالة مفعول فيها وهذا على مذهبه صحيح بين
الصححة . وشرحه - وان لم يذكره سيبويه - انما هو موضوع فى
موضع قولك : مسعرا فالتقدير : العجب من بر مررنا به مسعرا على
هذه الحال *

وقد أجاز قوم كثير فيقال هذا راقود خل وهذا خاتم حديد ...
وعلى هذا مرت برجل أسد أبوه لأنه وضعه فى موضع شديد أبوه لا
ترى أن سيبويه لم يجز مرت بدابة أسد أبوها اذا أراد السبع بعينه
فاذا أردت الشدة جاز على ما وصفت له ... فحق الجواهر أن تكون
منعوتة ليعرف بعضها من بعض وحق الأسماء المأخوذة من الأفعال أن
تكون نعوتا لما وصفت لك (٣٣)

وفى الكشاف فى تفسير قوله تعالى « وبدلناهم بجنتهم جنتين
ذواتى أكل خمط وأثل وشيء من سدر قليل »

وجه من نون أن أصله ذواتى أكل أكل خمط فحذف المضاف وأقيم

المضاف اليه مقامه ، أو وصف الأكل بالخمط كأنه قبل ذواته

أكل بشع « (٣٤)

الوصف بالمصدر :

يقع الوصف بالمصدر كثيرا لقصد المبالغة في الصفة ومن هنا

اشتراط في الوصف بالمصدر الا يشنى ولا يجمع

قال ابن مالك :

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الافراد والتذكيرا

والنعت به على خلاف الأصل لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه .

تقول : مررت برجل عدل ، وبرجلين عدل ، وبامرأة عدل
وبامرأتين عدل وبنساء عدل ، جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله
منه وهذا يفيد المبالغة ولما كان ذلك على غير الأصل أولوا هذا التعبير
اما على وضع المصدر موضع اسم الفاعل ، او على حذف مضاف والأصل
مررت برجل ذي عدل ثم حذف ذي وأقيم المصدر مقامه ، واما على المبالغة
يجعل العين نفس المعنى مجازا أو ادعاء - وهذا ما نرجحه . لأن المبالغة
فيه واضحة فكان هذا التعبير علم عليها -

(٣٤) وقولهم مررت برجل أسد ، ضعيف عند سيبويه أن يكون
نعتا لأن الأسد اسم جنس جوهر ولا يوصف بالجواهر ، لو قلت : هذا
خاتم حديد أو فضة لم يحسن انما طريق الوصف التحلية بالفعل نحو
أكل وشارب ونحوهما ومجازه على - حذف مضاف تقديره مثل أسد
ومثل بمعنى مماثل فهو مأخوذ من الفعل وأنه واقع موقع جرى و
شبهه - (٤٩/٣ - ابن يعيش)

ومنه قوله تعالى « قل رأيتم ان أصبح ماؤكم غورا » أى غائرا ،
ونحو قول الخنساء :

ترتع مارتعت حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار
وما كان مثله من قبل أن من وصف بالمصدر فقال هذا رجل زور
وصوم ونحو ذلك ، فانما ساغ له لأنه أراد المبالغة وأن يجعله هو نفس
الحدث لكثرة ذلك منه ولذلك لم يجيزوا زيادا إقبالة وادبارة قياسا على
زيد اقبال وادبار ، لأن المرة الواحدة غاية القلة فلا يجوز وضعها في
موطن هو غاية الكثرة » (٣٥)

« والمصدر على الحقيقة لا يجمع لأن المصادر كلها جنس واحد من
حيث كانت عبارة عن حركة الفاعل والحركة تماثل الحركة ولا تخالفها
بذاتها ولولا هاء التأنيث في الحركة ماساغ جمعها » (٣٦)
ومع أن الوصف بالمصدر يحتمل التخريجات الثلاث إلا أن الأوفق
بروح اللغة وبطبيعة المبالغة هو التخريج على المجاز العقلي

فليس بالوجه أن يعد هذا على الإطلاق معد ما حذف منه المضاف
وأقيم المضاف إليه مقامه مثل قوله عز وجل « واسأل القرية » ٠٠ وان
كنا نراهم يذكرونه حيث يذكرون حذف المضاف ويقولون انه في تقدير
« فانما هي ذات اقبال وادبار » ٠

ذلك أن ما حذف يكون في حكم المنطوف به بخلاف الأمر ههنا ٠

« فالوجه أن يكون تقدير المضاف في هذا على معنى أنه لو كان
الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد اتى الذى ذكرنا من المبالغة

(٣٥) الخصائص لابن جنى ١٨٩/٣ بتصرف ٠

(٣٦) بدائع الفوائد لابن القيم ٨٤/٢ - ٨٥

والاتساع وأن تجعل الناقة المذكورة (في بيت الخنساء) كأنها قد صارت بحملتها اقبالا وادبارا حتى كأنها قد تجسمت منهما لكان حقه حينئذ ان يجاء فيه بلفظ الذات فيقال انما هي ذات اقبال وادبار فأما أن يكون الشعر الآن موضوعا على ارادة ذلك وعلى تنزيله منزلة المنطوق به حتى يكون الحال فيه كالحال في :

حسبت بغام راحلتى عناقا

حين كان المعنى والقصد أن يقول : حسبت بغام راحلتى بغام عناق فمما لامساع له عند من كان صحيح الذوق صحيح المعرفة نسابه للمعاني « (٣٧) هـ ملخصا »

ووصف الفاعل والمفعول بالمصدر كثير في القرآن الكريم قال العز بن عبد السلام ، ووصف الفاعل والمفعول بالمصدر فقد قيل : انه من مجاز الحذف ، وقيل انه من مجاز المبالغة في الصفة ويحوز أن يكون بعض ذلك من مجاز التعبير بالمتعلق عن المتعلق به كالتعبير بالأمر عن المأمور به ، والتعبير بالهزء عن المهزوء به لأنهما قولان عبر بهما عن متعلقهما *

وهناك لون من المصادر هو المصادر المضافة اذا وصف بها كقولهم مررت برجل حسبك من رجل ، وبرجل شرعك من رجل فحسبك مصدر في موضع محسوب ، وكذلك شرعك من شرعت في الأمر اذا خضت فيه وتطلبه فهذه المصادر جارية على ما قبلها جرى الصفة . وهي موحدة على كل حال لأن المصدر موحد لا يثنى ولا يجمع لأنه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير فاستغنى عن تثنيته وجمعه الا أن يكثر :

الوصف بالمصدر فيكون من حين الصفات لغلبة الوصف به فيجوز حينئذ
تثنيته وجمعه نحو قوله :

« شهودى على ليلي عدول مقانع »

فلما غلب الوصف بالمصدر (عدل) وكثر صار كأنه صفة فجاء
أن يثنى ويجمع ، وهذا المصدر يوصف به النكرة لأن اضافته بمعنى
الحال أو الاستقبال فهي فى معنى اسماء الفاعلين بمعنى للحال ، وإضافة
اسماء الفاعل اذا كانت للحال أو الاستقبال لاتفيد التعريف ألا ترى
كيف يوصف بها النكرة وذلك وارد فى القرآن ، قال تعالى « فلما رأوه
عارضاً مستقبلاً أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا » ولذا قال امرؤ القيس
وقد اغتدى والطير فى وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكلاً

الا ترى كيف وصف (منجردا) بقيد الأوابد مع أنه معرفة اذا
المراد مقيد الأوابد (الوحشية) أى يدركها لشدة جريده فيمنعها من
الانبعاث فكأنه قيد لها .

الصفة الصريحة وغير الصريحة :

أعنى بالصفة الصريحة الاسم المفرد الدال على معنى الوصفية فيه
مباشرة ، وذلك بخلاف الجملة وشبهها .

ولاشك أن مذاق الوصف الصريح غير مذاق الوصف اذا كان جملة
أو شبهها فأنت تقول رأيت شخصاً جميلاً ، وشخصاً كالبدن ، أو كأنه
القمر ، وتقول هذا رجل يحبه الناس فتجد انتعاشاً للصفة أكثر من محبوب .
وقد كثر مجيء النعت جملة ، وللجملة دلالات عديدة ظاهرة وغير
ظاهرة ، وشرط مجيء الجملة نعتاً أن تكون خبرية مشتملة على ضمير يعود

على الموصوف لأن الصفة كالخبر فكما لابد من عائد إلى المبتدأ إذا وقعت خبراً كذلك لابد منه في الجملة إذا وقعت صفة .

ولما كان الغرض من الصفة الأيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له ليست لمشاركة في اسمه ، والأمر والنهي والاستفهام ليست بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها إنما هو طلب واستعلام لا اختصاص له بشخص دون شخص لا يوصف بها كما أنها لا تقع أخباراً .

وما ورد من ذلك فعلى أنه مؤول

ومنه قول أبي الدرداء : « وجدت الناس أخبر تقله » أي وجدتهم مقولاً فيهم هذا القول .

والجملة الموصوف به تكون في قوة المفرد ولها موضع ذلك المفرد من الأعراب . واعلم أنه لا ينعت بالجملة المعرفة، لأن الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة لأنها حديث ألا ترى أنها تقع خبراً نحو زيد أبوه قائم ومحمد تام أبوه وإنما تحدث بما لا يعرف فتفيد السامع ولم يكن عندك، فإن أراد وصف المعرفة بجملة أتيت بالذي رجعت الجملة في صلته فتقول مررت بزيد الذي أبوه منطلق فتوصلت بالذي إلى وصف المعرفة بالجملة كما توصلت بأى إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو يأيتها الرجل (٣١)

وينعت أيضاً يشبه الجملة الظرف والجار والمجرور غير أن ظرف الزمان لا يكون وصفاً للجملة ولا خبراً عنها - فالظرف إذا وقع صفة كان

حكمه كحكمه اذا وقع خبرا ان كان الموصوف شيخصا لم تصفه الا
بالمكان نحو هذا رجل عندك ولا تصفه بالزمان ، لاتقول هذا رجل اليوم
ولا غدا ، لأن الغرض من الوصف تحلية الموصوف بحال تختص به دون
مشاركة في اسمه ليفصل منه ، والزمان لا يختص بشخص دون شخص
فلا يحصل به فصل « (٣٩) »

وتوجد ألفاظ ينعت بها وقد جمعها الاستاذ عزيمة في كتابه
الموسوعة فراجعها وهي ذا ، وذو ، وذات ، وذوا ، ومثل ، ولفظ ابن
وابنة والملاحظ أن هذه الألفاظ لكثرة استعمالها صارت كأنها أعلام على
ماتدل عليه وهي أبلغ في الدلالة على معانيها اذا استعملت فذو أبلغ من
صاحب ، و (مثل) نص في المشابهة ولفظ ابن وابنة يخلفان وراءهما
ظلا من المودة والتعاطف كما أنهما نص في قوة الصلة .

النعته بين العموم والخصوص :

الوصف بيان وايضاح ، وكلما كان النعت أعم من المنعوت كان
أكثر بيانا وايضاحا له « وأصل ما ذكر في الصفات أن الأخص يوصف
بالأعم وفي المقرب لابن عصفور ، « ولا يكون النعت الا مساويا للمنعوت
في التعريف أو أقل منه تعريفا « (٤٠) »

ومنه يفهم أن البعض يوصف ولا يوصف به ، والبعض لا يوصف
به والبعض لا يوصف ولا يوصف به .

فالضمير لا يقع موصوفا ولا صفة ، والعلم مثله ، ذلك لوضوح
معناها ومعرفة المخاطب بالمقصود بها اذ كنت لاتضمير الاسم الا وقد

عرف المخاطب الى من يعود ومن تعنى فاستغنى لذلك عن الوصف ،
ولا يوصف بها لأن الصفة تحليلية بحال من أحوال الموصوف والمضمورات
لااشتقاق لها فلا تكون تحليلية . وكذلك العلم الخالص لا اشتقاق فيه
فلا يوصف به وذلك أنه لم يسم به لمعنى استحقق به ذلك الاسم دون
غيره ويوصف لأزالة الاشتراك فى الوصف ، ويوصف العلم بالمحلى بأل
وباسم الاشارة وبالمضاف ، وأسماء الأشارة توصف ويوصف بها

« زمن حق الموصوف أن يكون أخص من الصفة أو مساويا لها ولذا
امتنع وصف المعرف باللام بالمبهم ، وبالمضاف الى ما ليس معرفا باللام
لكونهما أخص منه »

قال ابن يعيش (٤١) وذلك لوجهين أحدهما أن الصفة تنتمه
للموصوف ، وزيادة فى بيانه والزيادة تكون دون المزيد عليه وأما أن
تفوقه فلا ، فاذا وجه الكلام أن تبدأ بالأعراف فان كفى والا أتبعته
ما يزيد بيانا .

وأما الوجه الثانى - فان الصفة خبر فى الحقيقة ، ألا ترى أنه
يحسن ان يقال لمن قال : جاءنى زيد الفاضل كذبت أو صدقت كما
يحسن ذلك فى الخبر . والخبر يكون أعم من المخبر عنه أو مساويا له .
الا أن الفرق بينهما أنك فى الصفة تذكر حالا من أحوال الموصوف لمن
يعرفها تعريفا له عند توهم الجهالة بالموصوف وعدم الاكتفاء بمعرفته ،
وفى الخبر انما تذكر لمن يجهلها فتكون هى محل الفائدة ، هـ مختصرا -

وصف النكرة :

قلنا ان النكرة أحوج الى الوصف من المعرفة ، ووصف النكرة يكون مفردا ويكون جملة وتوصف بهما معا ، لأن النكرة فى التعبير باعث على بسط الكلام وتمديده ، ووصفها بأكثر من صفة ، وهذا الوصف له مدخل كبير فى تحديد نوعها ، أو بيان جنسها ، وبدون ذلك الوصف لا تتخصص النكرة فيبعد ان تقع مبتدأ مثلا .

فمما وصفت فيه النكرة بالوصف الصريح ، قوله تعالى « ولا تطع كل حلاف مهين هماز مشاء بنميم مناع للخير معتد أثيم عدل بعد ذلك زينيم » والملاحظ على هذه الأوصاف أنها من أقوى ما يعاب به وينم ، وهى معدودة للزجر ، قال أبو السعود (ولا تطع كل حلاف) كثير الحلف فى الحق والباطل ، وتقديم هذا الوصف على سائر الأوصاف الزاجرة عن الطاعة لكونه أدخل فى الزجر ، وهى أوصاف لازمة كأنها صارت طبيعة فيه ، فهى لا تنفك عنه .

وصف النكرة بالجملة :

قال الخطيب : « واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة ، وشرطها أن تكون خبرية ، لأنها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر ، فلم يستقم أن تكون انشائية مثله » وقال السكاكى : « لأنه يجب أن يكون المتكلم يعلم تحقق الوصف للموصوف ، لأن الوصف انما يؤتى به ليميز به الموصوف مما عداه ، وتمييز المتكلم شيئا من شىء بما لا يعرفه له محال فما لا يكون عنده محققا للموصوف يمنع أن يجعله وصفا له بحكم عكس النقيض ، ومضمون الجملة الطلبية كذلك ، لأن الطلب يقتضى مطلوبا غير متحقق لامتناع طلب الحاصل فلا يقع شيئا منها صفة لشيء » وقد جوزا أن تقع الانشائية صفة قال السكاكى « وفى مثل زيد اضربه أو

لا تضربه أنه محمول على (يقال) أى : يقال فى حقه : اضربه أيا
لا تضربه ، وعليه حملت قراءة ابن عباس رضى الله عنهما « ولقد نجينا
بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون » على لفظ (من) الاستفهامى
ورفع الاسم بعدها ، والمعنى : من فرعون ؟ هل تعرفون من هو فى عتوه
وشدة شكيمة فى تفرعنه فما ظنكم بعذاب يكون من جهته ، وبهذا
فسر قول الحجاج يصف لنا مخلوطا بالماء :

حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤا بمذق صل رأيت الذئب قط
أى بمذق مقول فيه عند رؤيتك ذلك . فهو يحمل رائيه على هذا
القول . والجملة الانشائية ذات دلالة تختلف عن الخبرية ، والخبرية
أيضا اذا كانت فعلية تختلف عنها اذا كانت اسمية ، فاذا وصف النكرة
بالجملة روعيت دلالة كل جملة من حيث الوعد والوعيد ، والتجدد
والثبات والاسمية والفعلية فعطاء الجمل ثر لا يحد .

ففى كل حال تعلم أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء
من غير أن يقتضى تجده شيئا بعد شيء ، وأما الفعل فموضوعه على أنه
يقتضى تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء (٤٢) .

ولاختلاف دلالة الاسمية عن الفعلية يقول الامام عبد القاهر :
ولا يغرنك أنا اذا تكلمنا فى مسائل المبتدأ والخبر قدرنا الفعل
فى هذا النحو تقدير الاسم كما نقول فى زيد يقوم انه فى موضع زيد
قائم فان ذلك لا يقتضى أن يستوى المعنى فيهما استواء لا يكون من بعده
افتراق فانهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلا والآخر
اسما ، بل كان ينبغى أن يكونا جمعيا فعلين أو يكونا اسمين :

ومن البين في هذا قول الأعشى :

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة الى ضوء نار في يفاع تحرق

معلوم أنه لو قيل الى ضوء نار متحرقة لنباعته الطبع ، وأنكرته

النفس ثم لا يكون ذاك النبو ، وذاك الانكار من أجل القافية وأنها تفسد

به بل من جهة أنه لا يشبه الغرض ولا يليق بالحال ، وكذلك قوله

أو كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا الى عريفهم يتوسم

وذاك أن المعنى . . . في بيت الأعشى على أن هناك موقدا يتجدد

منه الالهاب والاشعال حالا فحالا ، وإذا قيل متحرقة كان المعنى أن هناك

نارا قد ثبتت لها وفيها هذه الصفة ، وجرى مجرى أن يقال الى ضوء نار

عظيمة في أنه لا يفيد فعلا يفعل وكذلك الحال في قوله « بعثوا الى

عريفهم يتوسم » وذلك لأن المعنى على توسم وتأمل ونظر يتجدد من

العريف هناك حالا فحالا وتصفح منه الوجوه واحدا بعد واحد ولو قيل

بعثوا الى عريفهم متوسما لم يفد حق الافادة .

ومن لطيف هذا الباب قوله

وانى لمشتاق الى ظل صاحب يروق ووصفو ان كدرت عليه (٤٣)

ساق ذلك الامام عبد القاهر دليلا على أن للخبر المعرف باللام مذاقا

خاصا ، وله مسلك دقيق ولمحة كالخلس يكون المتأمل عنه كما يقال

يعرف وينكر وذلك كقولك هو البطل المحامى وهو المتقى المرتجى فانت

تريد أن تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامى ؟

(٤٣) قد قدر ما لم يعلمه موجودا ولذلك قال المأمون خذ منى

الخلانة وأعطنى هذا الصاحب فهذا التعريف الذى تراه فى الصاحب

لا يعرض فيه شك أنه موهوم ، الدلائل / ١٨٥

وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى
يستحق أن يقال ذلك له وفيه ؟ فان كنت قتلتها علما وتصورته حق
تصوره فعليك صاحبك واشدد به يدك فهو ضالتك ، وعندك بغيتك
وطريقه طريق قولك : هل سمعت بالأسد وهل تعرف ماهو فان كنت
تعرفه فزيد هو هو بعينه ، ويزداد هذا المعنى ظهورا بأن تكون الصفة
التي تريد الأخبار بها عن المبتدأ مجرأة على موصوف كقول ابن الرومي :
هو الرجل المشروك في جل ماله ولكنه بالمجد والحمد مفرد
تقديره : كأنه يقول للسامع فكر في رجل لا يميز عفاة وجيرانه
ومعارفه منه في ماله وأخذ ماشاؤا منه فاذا حصلت صورته في نفسك
فاعلم أنه ذلك الرجل ..

وان أردت أن تسمع في هذا المعنى ماتسكن النفس اليه سكون
الصادى الى برد الماء فاسمع قوله :

أنا الرجل المدعو عاشق فقره اذا لم تكارمني صروف زمانى

فهذا كله على معنى الوهم والتقدير ، وأن يصور في خاطره شيئا
لم يره ولم يعلمه ثم يجريه مجرى ماعهد وعلم .

ولكن هذا الجنس معهودا من طريق الوهم والتخيل جرى على
مايوصف بالاستحالة ، كقولك للرجل وقد تمنى : هذا هو الذى لا يكون
وهذا ما لا يدخل فى الوجود .

ان ورود الصفات فى قول زهير :

لدى أسد شاكى السلاح مقذف له لبد أظفاره لم تقلم

هو الذى قوى تلك الاستعارة ورشحها وأعان على إبراز قوة
المدوح حيث اختار الشاعر أن يأتى بالصفات التى تناسب جانب

المستعار له وهي (شاكى السلاح) - ومقذف على قول ، وراعى جانب

المستعار .نه فقال له لبد ، ومقذف على القول الآخر .

وفى هذا تقوية لأمر الموصوف وهو فى الوقت نفسه أعظم مافى

الاستعارة من خلاية ، وجمال .

فاذا خلت الاستعارة عما يلائم المستعار له ، أو المستعار ضعفت :

ومكان الصفة من النكرة يلفظ ويدق ، اقرأ قوله تعالى :

« قال عيسى بن مريم اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون

لنا عيداً فجملة « تكون لنا عيداً » فى قوة (مائدة سارة) فهى صفة

ولكن القرآن أتى بكلمة (عيداً) لأنها عنوان على السرور فخلع على المحل

والزمن ما يكون فيه وسمى باسمه مبالغة فى الصفة التى عمت وشملت

لم تكن لئنهض كلمة سارة لو كان التعبير ربنا أنزل علينا مائدة من

السماء سارة وفضل التعبير هنا عائد الى أمرين وصف النكرة بالجملة

« تكون لنا عيداً » اختيار لفظ العيد ليعبر عن عموم السرور وشموله .

وفى كثير من الأحيان تحجم الصفة النكرة فتضرب - عليها سوراً

حتى تصبح غريبة فى جنسها لانظير لها ، اقرأ معى قول الشاعر

يصف ممدوحه

أسد دم الأسد الهزير خضابه موت فريص الموت منه يرعب

المعنى هو كأسد بهذه الصفة (دم الأسد الهزير خضابه)

وكذلك وصف الموت بأن فريص الموت يرعد منه ، ولاشك أن

هذه صورة نادرة فلم يعهد أسد بهذه الصورة ولا موت هكذا .

قال الخطيب ، فظهر أنه إنما أراد أن يثبت من الممدوح بدراً له

هذه الصفة العجيبة التى لم تعرف للبدر فهو مبنى على تخيل أنه زاد فى

جنس البدر واحداً له تلك الصفة فالكلام موضوع لاثبات الشبه بينهما

(أى بين المشبه والمشبه به) ولكن لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا ولكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به فى البيت (الذى) سبق وصفه هذا البيت .

وبدر أضواء الأرض شرقا ومغربا وموضع رجلى منه أسود مظلم
مجتلبا لاثبات الشبه تبين أنه خارج عن الأصل الذى تقدم (٤٤)
من كون الاسم مجتلبا لاثبات الشمس فالكلام فيه مبنى على أن كون
الممدوح بدرا قد استقر وثبت وانما العمل فى اثبات هذه الصفة الغربية
اذن كلما سيقت الصفة فى قالب تشبيهى كلما كانت أكمل
وأوضح ولأن كل تشبيه كناية عن أصل معناه تكون أكد وكل ذلك
يجعل للوصف قوة التأثير (مدحا أو هجاء) لذا كثر التشبيه فى كلام
العرب وهو غرض من أغراض الشعر لأن روحه الوصف والوصف عمدة
التأثير والأداة المصورة لدى كل شاعر لقد « تضمنت أشعار العرب من
التشبيهات ما أدركه من ذلك عيانها ، وحسها الى مافى طبائعها وأنفسها
من محمود الأخلاق ومذمومها فى رخائها وشدتها ورضائها وغضبها
وفرحها وغمها وأمنها وخوفها وصحتها وسقمها والحالات المتصرفة فى
خلقها وخلقها »

ونظرا لأن قوة التشبيه مبنية على أمر الاشتراك بين طرفيه فى
أكثر من صفة اذ أنه من المعلوم أن أحسن التشبيه هو ما أوقع بين شيئين
اشتراكهما فى الصفات أكثر من انفرادهما فيها حتى يدنى بهما الى حال
من الاتحاد نظر لذلك فقال به من أقوى ما يوصف به .

(٤٤) يقصد سهولة تقدير الأداة وعدم ذلك ليفرق بين التشبيه والاستعارة .

وانظر في ذلك أقوال البلاغيين في هذه الشواهد في باب التشبيه
ونحن هنا نسوقها على الوصف شاهدا ، فهذا يزيد بن عوف العليمي
يصف صوت جرع اللبن

فغب دخالا جرعة متواتر كوقع السحاب بالطراق الممدد
فصيرنا كأننا نسمع ذلك الصوت ، وجاء بالجملة الاسمية (جرعة
متواتر) لتقرر صفة هذا الغب ، ولتمام ابراز تلك الصفة جيء بالتشبيه
لتحديد مقدار هذا الصوت فكلمة (الطرف الممدد) أعطت بعدا آخر
لهذا الصوت وأسمعتنا نغمة ورنينا آخر ما كنا ندرية بدونها .
وانظر دقة بيان مقدار الصفة في قول عدى بن الرقاع يصف
قرن ظبي .

تزجي أغن كأن ايرة روقه قلم أصاب من الدواة مدادها
فأراك أقرب صفة من أبعد موصوف (٤٥)

ان الوصف بالجمال فيه فضل بيان حسن وتصوير بديع إذ
يتمكن الشاعر والناثر من التصوير والتطويل ، وذلك سر الأكتاف من
الأتيان بالمشبه به نكرة موصوفة بجمال عديدة أعون على اظهارها فيتضح
المشبه بالقياس على المشبه به .
وفي سرد تلك الصفات ما يترك للأديب فرصة متسعة لبث خواطره
واطراد قوافيه ، وجلاء المعاني .

اقرأ قوله سبحانه « ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم وهموا باخراج
الرسول وهم بدوكم أول مرة »
فلما كان القتال كرها أثار حميتهم نحوه بتعرية هؤلاء القوم

وفضح أسرارهم » لقد وبخهم القرآن بترك مقاتلتهم وحضهم عليها ثم وصفهم بما يوجب الحض عليها ، ويقرر أن من كان في مثل صفتهم من نكث العهد واخراج الرسول والبدء بالقتال من غير موجب حقيقي بأن لا تترك مقاومته وأن يوبخ من فرط فيها « (٤٦) » .

فالغرض في الآية ليس الوصف فقط بل الحض والأثارة وكثيرا ما تؤدي جملة الصفة بوصفها جملة خبرية معاني عديدة فوق دورها الأساسي اقرأ قوله تعالى « ويقولون متى هذا الوعد ان كنتم صادقين قل لكم ميعاد يوم لا تستأخرون عنه ساعة ولا تستقدمون »

يقول الزمخشري « السؤال على سبيل الإنكار والتعنت فطابق الجواب مجيئة على طريق التهديد » .

وفي صفة قوم لوط يقول « وما كان جواب قومه الا أن قالوا اأخرجوهم من قريبتكم انهم أناس يتطهرون » .
« سخريه بهم ، وافتخارا بما كانوا فيه من القذاره كما يقول الشطار من الفسقه لبعض الصالحاء اذا وعظهم أبعدهوا عنا هذا المنكشف وأريحونا من هذا المتزهد » (٤٧)

وفي قول الرسول صلى الله عليه وسلم « الناس كأبل مائة لا تجد فيها راحدة » أفادت جملة الصفة ندره الصالحين وقتلتهم والتأسف على ذلك والندم ومن الكلام ما يضيف فيه وصف النكرة عليها تعظيما زائدا .
ومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم « مامن الأنبياء نبي الا أعطى من الآيات ما مثله آمن عليه البشر ، وانما كان الذي أوتيته وحيا أوحاه الله الى فأرجو أن أكون اكثرهم تابعا »

فجملة (أوحاه الله الى) صفة (لو حيا) أنبأت أن هذا امر معجز لا يقدر عليه البشر لذا أسند الفعل أوحى الى لفظ الجلالة لما فيه من الأعلام بالجلال والعظمة المربية للمهابة ، قيل المراد أنه لامثل للقرآن بخلاف غيره من المعجزات وقيل المراد أنه لم يؤت أحد مثله صورة أن حقيقة ، وقيل المراد أنه لا يتطرق اليه خيال ، وقيل ان معجزات الأنبياء انقضت أما هو فباق ، وقيل انها تشاهد بالبصر والقرآن يشاهد بالبصيرة وشتان ما بينهما (٤٨)

تمكن الصفة وعدم الاستغناء عنها :

أحيانا لاتجد للكلام معنى بدونها فهي أصيلة الأفادة كما فى قوله تعالى : « تلك القرى نقص عليك من أنبائها » .

قال الزمخشري ، فهذا التركيب كقوله تعالى « وهذا يعلى شيخا » فى أنه مبتدأ وخبر وحال ، ويجوز أن يكون القرى صفة لتلك ، ونقص خبرا ، أن يكون القرى نقص خبرا يعد خبر ، فان قلت : فما معنى تلك القرى حتى يكون كلاما مفيدا ؟ قلت : هو مفيد ولكن بشرط التقييد بالحال كما يفيد بشرط التقييد بالصفة فى قولك : هو الرجل الكريم .

والأمر فى قوله تعالى « ولا يتخذ بعضنا أربابا من دون الله » كذلك اذ لاتتأتى الفائدة الا بذكر الصفة (من دون الله) حتى لا يفهم النهى عن الأرباب مطلقا .

وصف النعت :

هل توصف الصفة ؟ أجب ابن جنى رحمه الله بأن « من خواص الوصف ألا يقبل الوصف لأنه بمنزلة الفعل والجملة ، وإن كثرت الصفات فهي للأول وعلل ذلك غيره فقال « لأنه من تمام الأول فكأنه بعضه » .
وقد أجاز سيبويه : يا زيد الطويل ذو الحجة . على جعل ذو الحجة نعنا للطويل .

وقان السهيلي « ولا يمتنع عندي نعته في بعض المواطن بعد أن يجرى النعت الأول مجرى الاسم الجامد فيكون خبراً عن مبتدأ أو من اسم جامد ، وأما نعنا محضاً يقوى فيه معنى الرفع فما أراه يجوز ذلك .
وبلاغة الكلام شيء وجواز التعبير شيء أقل منه ، لذلك فالنعت للاسم الأول إلا إذا اقتضت بعض النعوت تفسيراً كما في قوله تعالى « انها بقرة لاذلول تثير الأرض ولا تسقى الحرث » فجملة (تثير الأرض) صفة لاذلول مبينة لها ومفسرة فكأنه قال لا ذلول مثيرة وساقية .

حذف الموصوف والصفة

في الفصل حق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً بيناً يستغنى معه عن ذكره فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه .

كقوله :

« وعليهما مسرودتان قضاهما داود أو صنع السوابغ تبع »
« ذلك أن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يصل مجموعهما كان القياس ألا يحذف واحد منهما »

لأن حذف أحدهما نقض للمفروض وتراجع عما اعتزموه . . ولأنه ربما وقع بحذفه لبس « (٤٩) » .

وقال ابن جنى « القياس يكاد يحظره وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين :

أما للتلخيص والتخصيص ، وأما للمدح والثناء وكلاهما من مقامات الإسهاب والأطناب لامن نطاق الأيجاز والاختصار ، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه ، هذا مع ما ينضاف الى ذلك من الألباس وضد البيان ، ومما يؤكد صدق ضعف حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه وذلك أن تكون الصفة جملة « (٥٠) »

وقد شرط السهيلي لذلك شروطا فقال « يقام النعت مقام المنعوت كثيرا ان علم جنسه ، ونعت ، بغير ظرف وجملة أو بأحدهما بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن اوفى »

ومن ذلك قوله تعالى « وما لنا الا له مقام معلوم » أي الا ملك له مقام معلوم . أما قولنا : جاءنى طويل ، ورأيت شديدا فانه لا يجوز وامتناع ذلك لوجهين :

أحدهما - احتماله للضمير فاذا حذف المنعوت لم يبق للضمير ما يعود عليه .

والثانى - عموم الصفة فلا يدري الموصوف بها ماهو .

(٤٩) ابن يعيش ٥٨/٣

(٥٠) الخصائص ٣٦٦/٢

فان أجريت الصفة مجرى الاسم مثل جاءنى الفقيه خرج عن الأصل
وامتنع ، وصار كالأسماء ، وكذلك ان جئت بفعل مختص بنوع من
الأسماء وأعملته فى نعت مختص بذلك النوع كان حذف المنعوت حسنا
مثل : أكلت طيبا ، ولبست ليلى ، وهذا لأن الصفة تعبير عن ذات
صاحبها (الموصوف بها) فكثيرا ما يستغنى بها عنه ولكن نيس ذلك فى
كل حال ، بل لذلك أسباب وشروط أحدها - كون الصفة خاصة
بالموصوف حتى يحصل العلم بالموصوف ، فمتى كانت الصفة عامة امتنع
حذف الموصوف ، قاله سيبويه ، وعبارة المبرد « حتى تتمكن فى بابها
نحو مررت بظريف »

والثانى - أن يعتمد على مجرد الصفة من حيث هى ، لتعلق غرض
السياق كقوله تعالى : « والله عليم بالمتقين » « والله عليم بالظالمين » فان
الاعتماد فى سياق القول على مجرد الصفة لتعلق غرض القول من المدح
أو الذم بها « (٥١)

وذلك وارد فى النظم القرآنى على أحسن وجوهه

قال تعالى « وحملناه على ذات ألواح ودسر » أى سفينه ذات ألواح
« وهى من الصفات التى تقوم مقام الموصوفات فتنبو منابها وتؤدى
مؤداها بحيث لا يفصل بينها وبينه ، ونحوه قول الشاعر :

مفرشى سهوة الحصان ولكن قميصى مسرودة من حديد

وقوله :

وانى لأستوفى حقوقى جاهدا ولو فى عيون النازيات بأكرع

أراد بالأول ولكن قميصى درع فأقام؛ الصفة (مسرودة من حديد)
مقامه ، كما قال تعالى « أن اعمل سابغات » أى دروعا سابغات ، وأراد
بالثانى - ولو فى عيون الجراد .

ألا ترى أنك لو جمعت بين السفينة وبين هذه الصفة ، أو بين
الدرع والجراد وهاتين الصفتين لم يصح وهذا من فصيح الكلام
وبديعه « (٥٢) »

ومن اللطائف فى الآية الكريمة « أنه لو قال على سفينة ذات
ألواح ودرج لحصل منه أن ثم سفينة غير المذكورة ليست بذات
ألواح » (٥٣) وقيل ان ذكر الصفة دليل وإيماء وإشارة الى قوة صنعها
وشدة احكامها ، وقيل انه كناية عن عظمة الخالق لأنه اذا حملهم على
ذلك الشئ الصغير على الماء فذلك أقوى دليل على قدرته .

والمعروف أنه كلما قوى الدليل على المحذوف كلما عد الحذف
بلاغة فليس المراد أن يصير التعبير بعد الحذف الغازا وتعمية . وللسياق
دور كبير ، فبه يظهر المراد بالمحذوف كقوله تعالى « ولئن رددت الى ربي
ان عنده للحسنى » تقديره ان لى عنده للمنزلة الحسنى . أما قوله
تعالى « رللآخرة خير لك من الأولى » فمما حذف فيه الموصوف لقيام
الصفة فيه مقامه .

(٥٢) الكشف ٥٦/٦ وفى ابن يعيش : اذا كانت الصفة مفردة
متمكنه فى بابها غير ملبسة نحو مررت بظريف ومررت بعامل وشبههما
من الأسماء الجارية على الفعل وعند أبى عبيدة ، وانما تقام الصفة مقام
الموصوف اذا تخصص الموصوف من نفس الصفة .

(٥٣) الأنسان الكامل للجيبلى / ط (٤) الحلبي ١٩٨١

ثم ان حذف الموصوف يوفر قدرا كبير من العناية والأهتمام
بالصفة فالغرض متعلق بها « وكما يجب على البليغ فى نظان الأحمال
والأيجاز أن يجمال ويوجز ، فكذلك انواجب عليه فى موارد التفصيل
والأشباع أن يفصل ويشبع » (٥٤)

ومنه قوله تعالى « وذلك دين القيمة » أى الامة القيمة ، وقوله
« وعندهم قاصرات الطرف » أى حور قاصرات .

ودلالة مابقى على ما حذف مى كما قلنا شرط بلاغة الحذف « حتى
لو قلت : مررت بطويل ، ولاقرينة - تدل على المحذوف ما هو - إذ
لايعلم : هل المراد رمح ، أو ثوب ، أو انسان لم يجز ذلك ، الا بشاهد
حال مثلا ولذلك لما قال الشاعر :

تصد وتبدى عن أثيل وتتقى بناظرة من وحش وحره مطفل

أى خد أثيل ، وتتقى بعين ناظرة ، صح ذلك لأن الحديث عن
موصوف معلوم موضوع القصيدة ينبىء عنه ومقام الحديث يدل عليه
أما لغة النثر فانها تفتقد ذلك ، لذلك قال الطوفى فى الاكسير (٥٥)
واكثر مايقع هذا الضرب فى الشعر . . . أما النثر فالقياس يمنعه فيه
فان وقع فيه فنادر أو فى موضع خاص لائق وذلك لأن الصفة اما
للتخصيص والتبيين ، أو للمدح والذم وهما من مقامات الأطناب لا
الأيجاز وكما استبهم الموصوف كان حذفه أقبح .

أما الصفات الجمالية : التى تقع جملا ، فلا يجوز حذف موصوفها
أصلا ، نحو « مررت بغلام وجهه حسن ، ولقيت رجلا قام أبوه ، لاتقول
مررت بوجهه حسن ، ولقيت قام أبوه »

(٥٤) الكشاف ٤٢/١

(٥٥) الأكسير فى علم التفسير ١٨٨ ، ١٨٩

فالوصف أصله الكشف والأظهار من قولهم وصف الثوب الجسم إذا لم يستره ، ونم عليه . . وأحسنه ما يكاد يمثل الموصوف عيانا ولأجل ذلك قال بعضهم أحسن الوصف ما قلب السمع بصرا ومنه في القرآن العظيم كثير (٥٦)

وعلينا أن نعلم أن المعنى الذي يحسن حذف الصفة من أجله ، أو حذف الموصوف ليس له غاية ينتهى إليها ، ويمكن مراجعة أسباب الحذف على الجملة والتي على رأسها : طلب الأيجاز والاختصار ، وتحصيل المعنى الكثير فى اللفظ القليل .

وزيادة لذة القارئ والسامع بسبب اعمال الذهن فى استنباط المحذوف اذ كلما كان الشعور بالمحذوف أعسر كان الالتذاذ به أشد وأكثر وكان ذلك أحسن ثم ان فى الحذف اثره للغة فى كثير من الأحيان يقدر المحذوف بتقديرات عدة وتفرض له صور شتى ، وهذا باب عالجتة البلاغة بافاضة فى باب الأيجاز ، وحذف المسند والمسند اليه والمتعلقات وغرضنا فى هذا البحث ما يتعلق منه بحذف الموصوف والصفة ويكثر حذف الموصوف اذا كان منادى ، أو مصدرا ، اذ من المعلوم أنك تنادى من يصح أن ينادى مثل قوله تعالى « وقالوا بأبه الساحر » تقديره يا أيها الرجل الساحر ، وكذلك قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا » تقديره يا أيها القوم الذين آمنوا ، وقوله « آية المؤمنون » تقديره يا أيها القوم المؤمنون .

أما المصدر فكثيرا ما يعبر عنه بالصفة مكانه كقوله تعالى « ومن تاب وعمل صالحا » أى عملا صالحا ، وقوله تعالى « وقليل من عبادى الشكور » أى العبد الشكور .

(حذف الصفة)

وتحذف الصفة أيضا : (٥٧) ويقل لأنه جيء به فى الأصل لفائدة ازالة الاشتراك أو العموم واكثر مايرد للتضخيم والتعظيم فى النكرات وكان التنكير حينئذ علم عليه كقوله تعالى . فلا تقيم لهم يوم القيامة وزنا « أى ، وزنا نافعا وقوله « الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » أى من جوع شديد وخوف عظيم ، وقوله تعالى « ياهل الكتاب لستم على شىء » أى شىء نافع وقوله « يأخذ كل سفينة غصبا » أى صالحه وقواه « بفاكهة كثيرة وشراب » أى وشراب كثير فحذف من الثانى لدلالة الأول عليه « ذكره الزركشى (٥٨)

ومنه قول صلى الله عليه وسلم « لاصلاة لجار المسجد الا فى المسجد » أى لاصلاة تامة أو كاملة .

وأنواع الحذف متفاوتة :

« قال ابن الشجرى : أقوى هذه الأمور فى الحذف الصلة لطول الكلام فيها ، لأنه أربع كلمات ، نحو جاء الذى ضربت ، وهو الموصول والفعل والفاعل ، والمفعول ، ثم الصفة لأن الموصوف قائم بنفسه وانما أتى بالصفة للتوضيح ، ثم الخبر لانفصاله عن المبتدأ باعتبار أنه محكوم عليه ووجه التفاوت أن الصفة رتبة متوسطة بين الصلة والخبر ، لأن الموصوف وصلته كالكلمة الواحدة ولهذا لايفصل بينهما ، والصفة دونها فى ذلك ولهذا يكثر حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه ، والخبر دون

(٥٧) ربما نويت الصفة ولم تذكر للعلم بها ، ولا بد أن تدل الحال عليها وقد يكتفى بنية النعت عن لفظه للعلم به .

ذلك فكان الحذف أكد في الصلة من الصفة لأن هناك شيئين يدلان على الحذف الصفة تستدعى موصوفا ، والعامل يستدعيه أيضا « (٥٩) »
والحال يرجع الى ذلك ، قال ابن مالك :

وما من المنعوت والنعته عقل يجوز حذفه وفي النعته يقل

وقال ابن جنى « وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سير عليه ليل وهم يريدون ليل طويل . وكان هذا انما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال : على موضعها وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل أو نحو ذلك وأنت تحس هذا من نفسك اذا تأملت ذلك أن تكون في مدح انسان والثناء عليه ، فتقول كان والله رجلا فتزيد في قوة اللفظ بالله هذه الكلمة وتتمكن في تمطيط اللام واطالة الصوت بها وعليها أى رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك وكذلك نقول سألناه فوجدناه انسانا وتمكن الصوت بانسان وتفخمه فتستغنى بذلك عن وصفه بقولك انسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك وكذلك ان زمته ووصفته بالضيق قلت سألناه وكان انسانا وتزوى وجهك ونقطيه فيغنى ذلك عن قولك انسانا لثيما أو لحزا أو مبخلا أو نحو ذلك فعلى هذا وما يجرى مجراه تحذف الصفة فأما ان عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فان حذفها لا يجوز »

(٥٩) نفس المرجع السابق ١٦١/٣ ، ١٦٢ وقال الرضى أعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف أو جملة كقوله (وعندهم قاصرات الطرف)

وقد تخصص هذا في : عدة أقسام :

- ١ - نعت لا يجوز حذف منعوته كقولك رأيت سريعا ، ولقيت خفيفا .
- ٢ - نعت يقبح حذف منعوته ، كقولك : لقيت ضاحكا وإنما جاز لاختصاص الصفة بنوع واحد من الأسماء .
- ٣ - قسم يستوى فيه حذف الموصوف وذكره كقوله : أكلت طيبا وشربت عذبا لاختصاص الفعل بنوع من المفعولات .
- ٤ - وقسم يقبح فيه ذكر الموصوف لكونه حشوا في الكلام كقولك : اكرم الشيخ ووقر العالم لتعلق الأحكام بالصفات واعتمادها عليها بالذكر .
- ٥ - وقسم لا يجوز فيه ذكر الموصوف البتة كقولك دابة وأبطح وأجرع وأبرق للمكان وأسود للحية وأدهم للقيد وأخيل للطائر فهذه في الأصول نعوت ٠٠ ولكنهم لا يجرونها نعتا على منعوت (٦١)

عطف الصفات وتكررها :

وصف أمر بعدة صفات وارد وكثير في اللغة إلا أن ثمة خصائص بلاغية تجب مراعاتها ذلك أنه لو اقتضى الأمر الاتيان بالعديد من الصفات واستدعى الحال هذا فالاخلال عجز ، وإذا صح الاستغناء بالبعض من البعض فنذكر الجميع فضل وقد كان ابن مالك دقيقا عندما قال :

وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهم أتبع

ومن جمال تناسق هذه النعوت وجوب اتباعها بوصفها عندئذ ففي ذلك حسن اتساق ، وسهولة في النطق ، ووضوح في العرض .

والصفات تارة تنسق بحرف عطف ، وتارة تذكر بغيره ولكل مقام معنى يناسبه فاذا كان المقام مقام تعداد صفات من غير نظر الى جمع أو انفراد حسن اسقاط حرف العطف ، وأن أريد الجمع بين الصفتين أو التنبيه على تغييرهما عطف بالحرف ، وكذلك اذا أريد التنويع لعدم اجتماعهما أتى بالحرف أيضا .

فالأصل في باب العطف ألا يعطف الشيء على نفسه وإنما يعطف على غيره وعلة ذلك أن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل وتكرار العامل يلزم معه تغيير المعمول فاذا ثبت هذا ووجدت شيئا معطوفا على ما هو بمعناه مثل قوله (كذبا وزورا) (وكذبا ومينا) فما ذلك إلا معنى زائد خفى في اللفظ الثاني ، أو لضرورة الشعر فيشبهه حينئذ تغيير اللفظين بتغيير المعنيين فيعطف أحدهما على الآخر ، واذا كان الأمر كذلك بعد كل البعد أن تقول جاءني محمد وأبو عبد الله وهو هو ، أو : رضى الله عن عتيق وأبى بكر ، وقد علم أن أبا بكر هو عتيق لأنك عطفت الشيء على نفسه والواو إنما تجمع بين الشبثين لابين الشيء الواحد ، فان كان في الاسم الثاني فائدة زائدة على معنى الاسم الأول كنت مخيرا بين العطف وتركه . فان عطفت فمن حيث قصدت تعداد الصفات وهي متغايرة ، وان لم تعطف فمن حيث كان في كل واحد منهما ضمير هو الأول فتقول على الوجه الأول زيد شاعر وكاتب ، وعلى الثاني - شاعر كاتب كأنك عطفت بالواو الكتابة على الشعر ، وحين لم تعطف أتبعث الثاني الأول لأنه هو هو من حيث اتحد الحامل للصفات

فهنا معياران : الأول ، حاجة الموصوف الى ذلك . الثاني - اتباعها لموصوفها ففي ذلك عون على ايضاحه وربط السامع والناظر به . فاذا

استغنى عنها الموصوف أو عن بعضها جاز القطع ولم يجب الاتباع ولذلك مقامات وأغراض منها ارادة المدح أو الذم أو الاختصاص أو الترحم .

الا أنه أحيانا ماتسرد الصفات بدون عاطف بينها ، وكثيرا ما يكون ذلك أيضا بذكر عاطف .

وهنا فان روح اللغة تقتضى أن العطف يكون عند ارادة التفضيل فى هذه النصفات ، والاعلان عن مكان كل صفة على حدة وأنها وحدة قائمة بذاتها .

وترك العطف يكون عند مايمكن أن تجتمع هذه الصفات فى موطن واحد وتصهر فيه أو هكذا يجب أن يكون ، انهم أن يوحد التأخى وتحدث المواثمة ان بالعطف أو بدونه فايقاع الصفات على نسق واحد هو المطلوب ومن اللطائف البلاغية أنهم قالوا :

يقول عطف صفات الله بعضها على بعض فى التنزيل وذلك كقوله « الله لا اله الا هو الحى القيوم » لأنها أسماء له سبحانه والمسمى بها واحد فلم تجر مجرى الصفات المتغايرة ولكن مجرى الأسماء المترادفة . وقوله « هو الخالق البارى المصور » وقوله « الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر »

وانما عطف قوله « هو الأول والآخر والظاهر والباطن » لأنها أسماء متضادة المعانى فى موضوعها فوق الوهم بالعطف عن يستبعد ذلك فى ذات واحدة لأن ن الشئ الواحد لا يكون ظاهرا باطنا من وجه ، وكان العطف فيه أحسن من تركه (٦٢)

ولذلك عطف « الناهون » على « الأمرون » (٦٢) و « أبكارا »
على « ثيبات » (٦٣) لأن هذه صفات متضادة لا يمكن اجتماعها في كل
واحد بخلاف ما قبل ذلك ، من الأوصاف الجارية على الله تعالى فهي
مسرودة بدون عاطف « لجريانها مجرى الأسماء المترادفة ، وفي هذا
إشارة الى وحدتها وأن أبرز ما فيها هو الدلالة على الذات التي لا تتعدد وهذا
ملحظ جيد في الاستعمالات المبينة فقد لوحظ . . في دوران الكلام في
الأقواء أن صفات ذى الجلال لا تجرى في السليقة والاستعمال مجرى
غيرها فاذا كان العطف قليلا في صفات المخلوقين فإنه أقل من القليل
في صفات الخالق » (٦٤)

أما في قوله تعالى : « حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم
غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذى الطول لا اله الا هو اليه
المصير » فانما عطف فيه بعضا ولم يعطف بعضا ، لأن (غافرا)
و (قابلا) يشعران بحدوث المغفرة والقبول وهما من صفات الأفعال ،
وفعله في غيره لا في نفسه فدخل العطف للمغايرة لتنزيلهما منزلة الجملتين
تنبيها على أنه سبحانه يفعل هذا ويفعل هذا ، وأما (شديد العقاب)
فصفة مشبهة وهي تشعر بالدوام والاستمرار فتدل على القوة ويشبه
ذلك صفات الذات .

وقوله (ذى الطول) المراد به ذاته فترك العطف لاتحاد المعنى .
لوقد جاء قليلا في غير الصفات كقوله تعالى « ان المسلمين والمسلمات
والمؤمنين والمؤمنات . . » الآية قال الزمخشري العطف الأول كقوله
« ثيبات وأبكارا » في أنهما جنسان مختلفان اذا اشتركا في حكم نم

(٦٣) في آية التحريم / ٥

(٦٤) دلالات التراكيب ، د/ محمد أبو موسى / ٢٩٨

يكن بد من توسط العاطف بينهما ، وأما العطف الثانى فمن عطف
الصفة على الصفة بحرف الجمع فكان معناه أن الجامعين والجامعات
لهذه الصفات أعدلهم مغفرة « (٦٥) انتهى » .

وترادف الصفات فى قوله تعالى « التابعون العابدون الحامدون
السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر،
والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين » للأشارة الى أنهم الجامعون
للصفات والخصال المذكورة .

ومجىء الواو فيما جاءت به للأشارة الى أنهم كاملون فى كل
واحدة على حدة وسقوطها أشار الى أنها مجتمعة فيهم ، وكأنها صفة
واحدة وقد ذكر الزمخشري أن الواو فى قوله تعالى « الذين يقولون
ربنا اننا آمننا فاغفر لنا ذنوبنا وقنا عذاب النار الصابرين والصادقين
والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار »
للدلالة على كمالهم فى كل واحدة منها .

وعليك أن تعلم أنه « ليس من الوفاء للأدب أن نقول انها جاءت
من غير واو لأنه الأكثر وانما علينا أن نجتهد فى لمح شئ وراء هذا
التعداد » (٦٦)

غير أن ترادف الصفات بدون واو يكثر اذا كانت لمشبه به فيترك
الحديث عن المشبه وتعدد ما للمشبه به من صفات وأمر الاستطراد ذلك
له بحث ضويل نحب أن نفرغ له ان شاء الله

(٦٥) البرهان للزركشى ٤٧٦/٣ وانظر السهيلي فى نتائج

الفكر ١٨٩/ - ١٩١

(٦٦) دلالات التراكيب ٣٠١/

المبالغة في الصفة :

يكون ذلك بأمر عديده منها :

- ١ - وصف المعاني بما توصف به الأجرام .
- ٢ - ووصف الزمان والمكان بصفة ما يقع فيهما .
- ٣ - ووصف الأعراض بصفة من قامت به .
- ٤ - ووصف الأعيان بصفة مالكتها .
- ٥ - ووصف الفاعل بالمصدر .
- ٦ - ووصف البعض بصفة الكل .

وهذا الدرس جدير به باب المجاز في البلاغة العربية وقد ذكرناه هنا كلون من ألوان عرض الصفة في معرض ساحر آخاذ ، فالتفنن في عرض الصفة يكسب الموصوف وضوحا وتمييزا ، ويجعل الصفة أمرا ملحوظا يجذب الانتباه اليه ، فالمعاني غائمة غامضة موهومة متخيلة فاذا ما عرضت في معرض الأجسام والذوات اكسبها ذلك شدة اعتلاق بالذات وقد عقد الأمام عز الدين ابن عبد السلام (٦٧) بابا تناول فيه كل ذلك ذكر فيه أنها (١) توصف بالخروج ، والادخال ، والنزع والانسلاخ ، والكشف والخفاء ، والمس والاصابة والتذوق والتمسك ، والقرب والبعد والخفة والثقل والاختلاف والتضاد والمزج والخلط والانفكاك والتجمع والصدور والورود والأفراع والملء .

فاقرأ هذه النصوص كما عرضها عز الدين رحمه الله قوله تعالى « كبرت كلمة تخرج من أفواههم » فيه وصف الكلمة

(٦٧) الأشارة الى الأيجاز في بعض أنواع المجاز / ١٠٠ - ١٠٣

- قلبها حتى فاض عن القلب ووصل الى شغافه ، والشغاف غلاف القلب .
- (*) أى المعاني .

بالخروج ، وقوله تعالى « كل نفس ذائقة الموت » أى ذائقة الم موت جسدها أو كرب موت جسدها فان الموت بنافى الذوف لأنه ضد ، والنفوس لاتموت وأما قوله تعالى « الله يتوفى الأنفس حين موتها » فتقديره الله يتوفى الأنفس حين موت أجسادها .

وقوله تعالى « ذلك رجع بعيد » أى بعيد من الأماكن ، وقوله تعالى : « وقلوبهم شتى » أى مختلفة متباينة ، وقوله تعالى « لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا وللمت منهم رعبا » أى واملء قلبك منهم خوفا تجوز بذلك عن كثرة الخوف واستمراره وهو من مجاز التشبيه شبه كثرته ونواليه بما يملأ من الأجرام ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم - « الحمد لله ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شئت بعد » تجوز بذلك عن كثرة تنزهه وعمومه وأنه بالغ الى حد لا يحصيه محص ولا يعده عاد ، أو أنه مستحق على عباده أن يحمده على الدوام حمدا كثيرا مشبها فى الكثرة بما يملأ السموات والأرض وما بينهما وما تعلقت به مشيئة الرب ، وقال تعالى « قد شغفها حبا » وصف الحب بأنه ملاء قلبها حتى فاض ووصل الى شغافه .

وقد عد من المجاز البليغ .

وصف الزمان بصفة ما يشتمل عليه ويقع فيه وله أمثلة أحدها - قوله تعالى « فذلك يومئذ يوم عسير »

وصفه بالعسر والعسر هو صفة الخلاص من أهوال ذلك اليوم وهذا للمبالغة فى أمر شدته حتى انك واجد ذلك العسر عام شامل كل مكان فيه ووقت أيضا ، ومنه وصف اليوم بالألم ، والعظم وذلك وصف للعذاب الواقع فيه .

أما قوله تعالى « فيأخذكم عذاب يوم عقيم » فانه من مجاز التشبيه شبه اليوم فى انقطاع خبره بانقطاع ولاده العقيم .

ومنه وصف الأشهر الحرم والشهر الحرام بالتحريم وذلك صفة لها بصفة ما يقع فيها من القتال في مثل قوله « منها أربعة حرم » وقوله فاذا انسلخ الأشهر الحرم « ولا الشهر الحرام » .

ووصف المكان بصفة ما يشتمل عليه ويقع فيه ، ومنه قوله تعالى « رب اجعل هذا بلدا آمنا » وصف البلد بالأمن وهو صفة لأهله ، وقوله « وهذا البلد الأمين » وقوله « ان المتقين في مقام أمين »

وتوصف الأعراض بصفة من تقوم به كما نرى قوله تعالى « يس والقرآن الحكيم » وقوله « حم والكتاب المبين » وقوله « توبوا الى الله توبه نصوحا » وصف التوبه بالنصوح وهو صفة للمتائب الناصح لنفسه بتوبته .

وقال الشاعر

« وقصيدة تأتي الملوك غريبة » (٦٨)

وصفها بصفة مسيبيها:

وقد يوصف الفاعل بالمصدر وكذلك المفعول وقد قيل انه من مجاز الحذف ، وقيل انه من مجاز المبالغة في الصفة ، ويجوز أن يكون بعض ذلك من مجاز التعبير بالمتعلق عن المتعلق به كالتعبير بالأمر عن المأمور به ، وبالهاء عن المهزوء به لأنهما قولان عبر بهما عن متعلقهما ، وقد يكون بين محلي الحقيقة والمجاز تعلقات متنوعة يصح التجوز بكل واحد منهما .

(٦٨) هذا اجتزاء مما ذكره العزفي ص ٦٢ ، ٦٣ من كتاب الاشارة الى الأيجاز .

ومن ذلك قوله تعالى « فاحتمل السيل زبدا رابيا » معناه فاحتمل الماء السائل فحذف الموصوف وأقام الصفة وهي مصدر مقامه وأسنده اليها الفعل ، وقوله « والسما ذات الرجع والأرض ذات الصدع » ومعناها والسما ذات المطر الرجع . . والأرض ذات النبات الصاعد أى الشاق الأرض وهذا قول ابن عباس .

ومنها قوله « انه لقول فصل » أى لقول فاصل بين الحق والباطل كهولك انه لرجل عدل اى عادل ، ولك أن تقدر محذوفا فى كل ما ذكر (٦٩) .

ومن ألوان المبالغة فى صفة شئ : ما سماه ابن جنى ب « غلبة الفروع على الأصول ، وعده من طى العربية ، ولا تجد شيئا من ذلك الا والغرض فيه المبالغة فمما جاء فيه ذلك للعرب قول ذى الرمة :
ورمل كأوراك العذارى قطعته اذا ألبسته المظلمات الحناوس
أفلا ترى ذا الرمة كيف جعل الأصل فرعا والفرع أصلا ، وذلك أن العادة والعرف فى نحو هذا أن تشبه أعجاز النساء بكشبان الأنقاء
ألا ترى الى قوله .

ليلي قضيب تحته كشيبي وفى القلادة رشأ ربيب « (٧٠)
« فقلب ذو الرمة العادة والعرف فى هذا فشبه كشبان الأنقاء بأعجاز النساء ، وهذا كأنه يخرج مخرج المبالغة أى قد ثبت هذا الموضع وهذا المعنى لأعجاز النساء وصار كأنه الأصل فيه حتى شبه به كشبان الأنقاء ، ومثله للطائي الصغير .

فى طلعة البدر شىء من محاسنها وللقضيب نصيب من تشبيها « (٧١)

وعلى نحو من هذا قالوا للناقة (جمالية) لأنهم شبهوها بالجمال
فى شدته وعلو خلقه قال الأعشى :

جمالية تغتلى بالرداف اذا كذب الآثامات الهجيرا

(اومعنى تغتلى : تسرع والرداف : جمع الرديف وهو كالردف، من
يركب خلف الراكب يريد أنها تقوى على السير وفوقها اكثر من راكب،
والآثامات من النوق المبطئات ، وكذب البعير الهجير : أساء السير فيه
ولم يصدقه)

وقال الراعى : « على جمالية كالفحل هملاج »

وهو كثير قلما شاع ذلك واطرد صار كأنه أصل فى بابه حتى
عادوا فشبهوا الجمال بالناقة فى ذلك فقال (هميان بن قحافة)
وقربوا كل جمالى عضه قريية ندوته من محمضة

والعضة : حيث يرعى الحمض وهو من النبات مافيه ملوحة وهو
ما تشتهييه الأبل .

كما أن بنية الصفة لها مدخل كبير فى عظم ماتدل عليه وهو أمر
تقتضيه احوال ومقامات المبالغة . ذكر ابن جنى تحت عنوان « قوة
اللفظ لقوة المعنى » (٧٢) أن اقتدر أقوى معنى من قولهم . قدر .

كذلك قال أبو العباس وهو محض القياس ، قال تعالى « فأخذناهم

(٧١) الخصائص ٣٠٢/١ ، المرجع السابق ص ٣٠٣/١

(٧٢) المرجع السابق ٢٦٤/٣

أخذ عزيز مقتدر « فمقتدر هنا أوفق من قادر من حيث كان الموضع
لتضخيم الأمر وشدة الأخذ » .

وقد يخرج اللفظ عن معتاد خاله فاذا وصف به أناد ذلك المبالغة
أيضا في الصفة كلفظ طوال في معنى طويل فهو أبلغ منه ، وعراض
فهو أبلغ من عريض وكذلك خفاف أبلغ من خفيف وقلال أبلغ من قليل ،
وسراع أبلغ من سريع : مع أن فعيل أخص بالباب من فعال لأنه أشد
انقيادا منه .

وقد سرد الأستاذ عضيمة ما يوصف به الاسم المفرد ، والجمع
واسم الجنس الجمعي وغير ذلك كثير فراجعه ان أردت (٧٢)

وقد ذكر ابن الحاجب في الأمالي (٧٤)

أن البعض يوصف بالجملة لافادة المبالغة فقد قرىء « كذلك
يطبع الله على كل قلب متكبر جبار » بتنوين قلب ، ولا يبقى على هذه
القراءة الا أنه وصف القلب بقوله (متكبر جبار) وهو من صفة
الجملة ، وهو قريب بوجه من المعنى حسن ، وذلك أن العرب تصف
الجزء الذي يصح نسبة ذلك المعنى له على الحقيقة كما تصف به الجملة
كما تنسبه اليه كقولك : أبصرته عيني وسمعتة أذني وفيمه قلبي ومنه
قوله تعالى « فانه آثم قلبه (وقلوبهم وجلة) وأشباه ذلك ، ولو قيل
انه في الحقيقة صفته ووصف الجملة به لضرب من السقم لكان صوابا .

الاعتراض بين الصفة والموصوف

لما كانا كالشيء الواحد فالأصل عدمه .

وقد فصل بينهما بالفاعل ، والمفعول ، والخبر ، والمبتدأ ، ومعمون

الصفة وفي القرآن الكريم جاء ذلك .

قال تعالى « أفى الله شك فاطر السموات والأرض » فاطر صفة الله

وفصل بالمبتدأ وقوله « يومئذ يوفيههم الله دينهم الحق » الحق بالنصب

صفة لدينهم وقرىء بالرفع صفة لله .

ترتيب الصفات اذا تعددت مختلفة :

قد ينعت بمفرد وجملة وشبه جملة فى آن واحد ، والأصل تقديم

الوصف الصريح على الجملة .

ومنه قوله تعالى : « قال انه يقول انها بقرة صمراء فاقع لونها

تسر الناظرين » ثم قال « انه يقول انها بقرة لاذول تثير الأرض

ولا تسقى الحرث مسلمة لاشيه فيها »

« رلا ذلول صفة لبقرة بمعنى غير ذلول ، ولا الثانية لتأكيد الأولى

والفعلان صفتا ذلول كأنه قيل لاذلول (مثيرة وساقية) مسلمة أى

سلمها الله من العيوب ، أو أهلها من العمل ، أو نون جلدتها حتى

قرنها وظلفها » (٧٥)

وقد يقدم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد

ومنه قوله تعالى « فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أدلة على المؤمنين أعززة على الكافرين يجاهدون »

جاء الوصف بالفعل قبل الوصف بالاسم لأن الاسم يدل على الثبوت فلما كانت صيغة مبالغة ، وكانت لا تتجدد ، بل هي كالغريزة ، جاء الوصف بالاسم ، ولما كانت فعل تتجدد لأنها عبارة عن أفعال الطاعة والثواب المترتب عليها جاء الوصف بالفعل الذي يقتضى التجدد وفى هذه الآية دليل على بطلان قول من قال ان الوصف بالفعل لا يتقدم على الوصف بالاسم الا فى ضرورة الشعر .

وقد ورد الأمران وذلك خاضع لأحوال تتطلب أيهما يقدم . لذلك قالوا فى قول الله تعالى « وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه »

كان الوصف بالأنزال أكد من الوصف بالبركة تقدم لأن الكلام مع من ينكر رسالة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وكان الوصف بالفعل المسند الى نون العظمة أولى من الوصف بالاسم لما يدل الاسناد الى الله تعالى من التعظيم والتشريف (٧٦)

وتقدم شبه الجملة على الجملة ، وتأتى الجملة مقدّمة على الظرف ، وأحياناً تقدم الجملة الاسمية على الفعلية ، وأحياناً أخرى يكون العكس

والملاحظ أن ذلك ليست له قوانين ثابتة الا أنه كلما كانت الصفة أكثر التصاقاً بالموصوف كانت أقرب منه ، وكلما كانت ثانوية الذكر معه آخرت لأن توقف الموصوف على ذكر الصفة خاضع للبيان والحاجة .

وصف المضاف والمضاف اليه

يتسق المجيء بالصفة مع أيهما ويراعى فى ذلك جانب اللفظ.
أحيانا وجانب المعنى حيناً ، وجانب الخطاب وجانب الغيبة وهما
طريقان العرب •

فى المقارنة بين آية (السجدة) « وأما الذين فسقوا فمأواهم النار
كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها ، وقيل لهم ذوقوا عذاب النار
الذى كنتم به تكذبون »

وآية (سبأ) « فاليوم لا يملك بعضكم لبعض نفعا ولا ضرا وتقول
للذين ظلموا ذوقوا عذاب النار التى كنتم بها تكذبون »

قال الاسكافى مبينا سر التعبير •

ان النار التى فى قوله فى سورة السجدة ظاهر فى موضع الضمير
لتقدم ذكرها فى قوله « وأما الذين فسقوا فمأواهم النار » كلما أرادوا
أن يخرجوا منها ، فأضمرت (أعيدوا فيها) وأظهرت (وقيل لهم ذوقوا
عذاب النار) أى عذابها فوقعت مظهرة مكان المضمرة والتى فى سورة
(سبأ) لم تجيء هذا المجيء لأنها فى مكانها مظهرة فاما كان المضمرة
لايوصف بعد عن الوصف محل محله لأنه سد مسده يوصف ما أضيف
إليه وهو العذاب فجاء (عذاب النار الذى كنتم به تكذبون)

ولما لم يتقدم فى سورة سبأ ما منزلته منزلة المضمرة صح الوصف
له فأجرى عليه وجاء (عذاب النار التى كنتم بها تكذبون)

• قطع النعت وأسرار ذلك

تبعية النعت للمنعوت لون من ألوان الاتساق وسهولة النطق

• وفيها لذة للسامع وحسن افهام له

والمنعوت اذا احتاج وأفتقر الى النعت أتبع النعت المنعوت ولو

تكرر النعت ، أما اذا تعين المنعوت بدون النعت فقد قال ابن مالك

واقطع أو اتبع ان يكن معيناً بدونها أو بعضها اقطع معلناً

والناعت التابع بلى المنعوت والمقطوع يؤخر ولا يعكس ، وقد نبه

الأشموني على ذلك وقال اذا كان المنعوت نكرة تعين فى الأول من نعوتة

الاتباع وجازفى الباقي القطع كقوله :

ويأوى الى نسوة عطل وشعنا مراضيع مثل السعالى (٧٧)

والشاهد فى شعنا حيث نصب بفعل مضمير على الاختصاص

ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الأول الذى هو

العطل منهن •

• فالغرض من القطع هنا هو النتم •

وقال سيبويه (٧٨) « هذا باب مايجرى من الشتم مجرى التعظيم

وما أشبهه وذلك قولك : أتانى زيد الفاسق الخبيث ولم يرد أن يكرره

ولا يعرفك شيئاً تنكره ولكنه شتمه بذلك ، وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا

الحرف نصبا : (وامرأته حمالة الحطب) لم يجعل الحمالة خبرا للمرأة ولكنه قال اذكر حمالة الحطب شتما لها وان كان فعلا لا يستعمل اظهاره « وقد احتاط الرضى الى ذلك فوضع من الشروط ما يصحح تلك المسألة حيث قال : واعلم أن جواز القطع مشروط بالأى يكون النعت للتأكيد نحو : أمس الدابر ونفخه واحدة لأنه قطعاً للمشيء عما هو متصل به معنى لأن الموصوف فى مثل ذلك نص فى معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التأكيد فى نحو جاءنى القوم أجمعون اکتعون •

والشرط الآخر - أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لأنه لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولاقطع مع الحاجة ، وكذا اذا وصفت المنعوت بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفاً آخر فلك القطع فى ذلك الثانى اللازم نحو : مررت بالعالم المبجل فان العلم فى الأغلب مستلزم للتبجيل ومع اجتماع الشرين جاز القطع ، وان كان نعنا أولاً ، كقوله « وامرأته حمالة الحطب » وقولك الحمد لله الحميد •

ولما كان اسم الإشارة محتاجاً الى بيان يوضحه فقد اشترط عدم القطع اذا كان المنعوت اسم إشارة •

واذا كان المنعوت نكرة فلا يقطع نعته الا اذا خصصت قبل ذلك لحاجة النكرة الى الوصف لما فيها من ابهام ولذا قيل اذا احتاجت النكرة الى ألف نعت لتخصصها لم يجز القطع اذ لاقطع مع الحاجة ، والأعرف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فأكده القطع بحرف هو نص فى القطع أعني

الواو - وتسمى الواو اعتراضية سواء نصبت النعت أو رفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيها كقوله تعالى « ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده » فقوله (الذي جمع مالا) مرفوع أو منصوب على الذم أو بدل ٠ (٧٠)

هل تتقدم الصفة على الموصوف

الأصل أن تتبع الصفة الموصوف لكن في تفسير قوله تعالى : « وغرايب سود » قال الزمخشري : « فان قلت الغريب تأكيد للأسود » ٠٠ ومن حق التأكيد أن يتبع المؤكد كقولك أصفر فاقح وأبيض يقق وما أشبه ذلك ، قلت وجهه أن يضم المؤكد قبله ويكون الذي بعده تفسير لما أضم كقول النابغة :

والمؤمن العائدات الطير يمسخها ركبان مكة بين الغيل والسند

وانما يفعل ذلك لزيادة التأكيد حيث يدل على المعنى الواحد من طريق الاظهار والاضمار جميعا ، وقال ابن عطية « قد يقدم الوصف الأبلغ وكان حقه أن يتأخر » وقد اشترط الرضى لذلك « أنه ان ضلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو البيت السابق ٠

نفي الصفة أو الموصوف

هذا موضع طريف ذلك أن النفي لا يتوجه للذوات وانما يتوجه الى القيود ، ولكن أحيانا يوجه النفي للذات فالى ماذا يصير ؟ ونفى الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلا ، وقد يكون لكونه لا يقع منه مع امكانه ١٠

ومن الأول قوله تعالى « وما ربك بغير عما تعملون » « وما كان ربك نسيا » ومن الثاني ليس لى رجال يمنعوننى من الأعداء .

وعندما يتوجه النفى الى الذات الموصوفة فقد فسر ذلك على وجهين .
- الأول على نفى الشيء أصلا ، الثاني - على نفى الصفة فقط .

أنظر الى قوله تعالى :

« الله الذى رفع السموات بغير عمد ترونها »

قيل ضمير النصب فى ترونها عائد على عمد أى بغير عمد مرئية فترونها صفة لعمد ، ويدل على كونها صفة قراءة (ترونها) فعاد الضمير مذكرا على اسم الجمع وهذا التخريج يحتمل وجهين .

الأول - أن للسماء عمدا لا ترى .

الثانى - لها عمد والمقصود نفى الرؤية عن العمد فلا عمد ولا رؤية (٨٠) ومنه قوله تعالى :

« فما كان له من فئة ينصرونه من دون الله وما كان من المنتصرين »
يحتمل النفى أن يكون منسحبا على القيد أى له فئة لكن لا تقدر على نصره أو يكون منسحبا على القيد والمراد انتفاؤه لانتفاء ما هو وصف له أى فلا فئة فلا نصر .

ومن ذلك قوله تعالى :

« ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع »

احتمل أن ينسحب النفى على الموصوف وصفته أى لا شفيع فيطاع .

وأن ينسحب النفي على الوصف فقط فيكون ثم شفيح ولكنه لا يطاع أى
لاتقبل شفاعته • (٨٠)

« ويسمى هذا النوع عند أهل البديع نفي الشيء بإيجابه وعبارة
ابن رشيق فى تفسيره :

أن يكون الكلام ظاهره ايجاب الشيء وباطنه نفيه بأن ينفى ما هو
من سببه كوصفه وهو المنفى فى الباطن »

وعبارة غيره : أن تنفى الشيء مقيدا ، والمراد نفيه مطلقا مبالغة فى
النفي وتأكيدا له •

ومنه « ومن يدع مع الله الها آخر لا برهان له به »

فان الاله مع الله لا يكون الا عن غير برهان « ويقتلون النبيين بغير
حق » فان قتلهم لا يكون الا بغير حق (٨١)

ومن لطائف النعت نعت الشيء بما اشتق من لفظه كقوله تعالى :
« وندخلهم ظلا ظليلا » وذلك يكون للمبالغة كقولهم : ليل أليل ،
وداهية دهياء •

خصيصه فى الصفة المشبهة

هذا لون من الصفة يدل الوصف به على دوام الصفة للموصوف
وثبوتها ، وذلك كقولنا : هذا رجل طاهر القلب عفيف اللسان •

(٨٠) البحر : ٣٥٩/٥ ، ١٣٠/٦ ، ٤٥٦/٧ - ٤٥٧ •

(٨١) معترك الأقران للسيوطى ٤٢٧/١

وهذه الصفة تدل على الحدث ومن قام به والقصد منها نسبة
الحدث الى الموصوف به دون افادة معنى الحدوث ، في الأزمنة الثلاثة
ودلالة الصفة على الدوام عقلية لا وضعيه لأنها لما لم تدل على التجدد ثبت
لها الدوام بمقتضى العقل اذ الأصل في كل ثابت دوامة ، الا أن تقوم
قرينة تخصص ذلك ببعض الأزمنة كقولنا : كان زيد حسن الخلق
فقبیح • (٨٢)

والحمد لله أولا وآخرا

د • صبيحى رشاد عبد الكريم

مدرس بقسم البلاغة والنقد بالكلية